



مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية



علمية مُحكَّمة متخصصة

تصدر عن: الجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة عدن

نصف سنوية - المجلد الثاني عشر - العدد - الثالث والعشرون - يناير- يونيو 2019م

المحتويات:

- ❖ مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية لدى وزارة الخدمة المدنية محافظة عدن من وجهة نظر الموظفين
أ.م.د رنا سالم صالح فضل - كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن
- ❖ الأمان المصرفي والمخاطر المؤثرة عليه في الجمهورية اليمنية
«دراسة تحليلية قياسية»
أ. مشارك د. محمد يحيى الرفيق - كلية العلوم الإدارية - جامعة ذمار
- ❖ القيمة المضافة كأداة مالية لتعزيز رؤية المملكة ٢٠٣٠م في تنويع مصادر الدخل ودعم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
د. حسن آل طالع - أ. د بدر العبدى - كلية الاعمال - جامعة الملك خالد
- ❖ تحليل أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف للريال اليمني
(دراسة تحليلية قياسية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤))
خالد عبد الله أحمد السريحي - كلية الاقتصاد - جامعة عدن





مجلة العلوم الادارية والاقتصادية

مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية لدى وزارة الخدمات المدنية

محافظة عدن من وجهة نظر الموظفين

ا.م.د. رنا سالم صالح فضل

كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن

الامان المصرفي والمخاطر المؤثرة عليه في الجمهورية اليمنية

"دراسة تحليلية قياسية"

ا. مشارك د. محمد يحيى الرفيق

كلية العلوم الإدارية - جامعة زمار

القيمة المضافة كأداة مالية لتعزيز رؤية المملكة 2030م في

تنوع مصادر الدخل ودعم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ا. د بدر العبدى

د. حسن آل طالع

كلية الأعمال - جامعة الملك خالد

تحليل اهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف للريال اليمني

(دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014)

خالد عبدالله الحمد السريحي

كلية الاقتصاد - جامعة عدن

Causality between exports, imports, and economic growth

Evidence from Saudi Arabia

Ahmed Alodadi

College of Business, King Khalid University

العدد

الثالث والعشرون

يناير - يونيو

2019م

المجلد الثاني

عشر



مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية

تصدر عن الجمعية العلمية الخيرية وبنسبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / جامعة عدن صدرت
فوار رئيس جامعة عدن رقم (297) لعام 2009م

العدد الثالث والعشرون يناير - يونيو 2019م

علمية محكمة نصف سنوية

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. أحمد مهدي فضيل

د. أحمد سيف البيبول

د. محمد حسين حلوب

أ.مشارك د. عبدالرحمن محمد سالم

اللاحقي

مورث التحرير

أ.د. سعيد عوض سعيد الرطيل

محررين التحرير

أ.م.د. توفيق مهدي بارحمة

بسم الله الرحمن الرحيم
شبكة العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة عدن

إصدارات جامعة عدن

WWW. Aden-univ.net

E-mail: adenunivsitiv@y.net.ye

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية -

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار جامعة عدن للطباعة والنشر. 2019.

يمنع ترجمة أو طباعة أو تصوير هذه المطبوعة أو أجزاء منها، وكذا حفظها أو نسخها على الوسائط الإلكترونية من غير موافقة مسبقة من الناشر.

National Library

Copyright. Aden University Printing and Publishing House, 2019.

All rights reserved. No part of this publication may be translated, reproduced or distributed in any form or by any means, or stored in a database or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.



الجمهورية اليمنية. عدن. مدينة الشعب . ص . ب . 11016 ☎ 360087 - 360135
فاكس: 360701 (2) (+967 2) E-mail: unipress@y.net.ye (+967 2) 360701 Fax (+9672) 360701
R. O. YEMEN. ADEN. MADINAT AL - SHAAB P. O : BOX 11016 ☎ 360087-360135



قواعد النشر

- تُنشر المجلة البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والترجمات العلمية بالإضافة إلى ملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه المتصلة بالجمهوريّة اليمنية باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للشروط الآتية:
- ✗ أن يكون العمل العلمي في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية (إدارة الأعمال، الإدارة العامة، المحاسبة، الإحصاء، الإدارة الصحية، الاقتصاد، نظم المعلومات الإدارية، المكتبات والوثائق...).
- ✗ أن تكون المادة العلمية أصيلة ولم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر في أي مكان آخر.
- ✗ أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة (A4) مطبوعة، متضمنة المراجع والملاحق. وترسل منه ثلاث نسخ مع قرص مدمج (CD) وترفق مع البحث السيرة الذاتية للباحث.
- ✗ تخضع البحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم العلمي حسب الأصول العلمية المتبعة.
- ✗ تحتفظ المجلة بحقها في عدم نشر أي بحث أو مادة علمية دون إيداء الأسباب.
- ✗ يرفق الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته، مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهواتف الثابتة والحمولة والفاكس والبريد الإلكتروني وذلك على ورقة مستقلة.
- ✗ يتم اشعار المؤلف باستلام بحثه خلال اسبوعين من تاريخ استلامه.
- ✗ يصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة تستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
- ✗ جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبها. ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.



الاشتراك السنوي [يشمل اجور البريم]

داخل اليمن	
للأفراد	600 ريال
للمؤسسات	1200 ريال
خارج اليمن	
للأفراد	10 دولارات
للمؤسسات	20 دولاراً

- ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة الى :-

- رئيس التحرير
- ص.ب. 11044 - مدينة الشعب - عدن - الجمهورية اليمنية
- تيلفاكس: 00967 2 360679
- السيار 00967 777360679
- E-mail: abduhrahmansalem@yahoo.com



المحتوى

الصفحة	الموضوع	
9	مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية لدى وزارة الخدمات المدنية محافظت عدن من وجهة نظر الموظفين د.م. رنا سالم صالح فضل كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن	-1
49	الامان المصغر في المخاطر المؤثرة عليه في الجمهورية اليمنية "دراسة تحليلية قياسية" ا. مشارك د. محمد يحيى الرفيق كلية العلوم الإدارية - جامعة زمار	-2
109	القيمة المضافة كأداة مالى لتعريف رؤيت المملكة 2030م في تنوع مصادر الدخل ودعم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية د. حسن آل طالع ا. د بدر العبدى كلية الاعمال - جامعة الملك خالد	-3
133	تحليل اهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف لليال اليمني (دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014) خالد عبدالله الحمد السريحي كلية الاقتصاد - جامعة عدن	-4
1	<i>Causality between exports, imports, and economic growth Evidence from Saudi Arabia Ahmed Alodadi College of Business, King Khalid University</i>	-5



مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية

علمية محكمة متخصصة

العدد الثالث والعشرون يناير - يونيو

2019

الأمان المصرفي والمخاطر المؤثرة عليه في الجمهورية

اليمنية

"دراسة تحليلية قياسية"

أ. مشارك د. محمد يحيى الرفيق

كلية العلوم الإدارية - جامعة ذمار

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأمان المصرفي والمخاطر المؤثرة عليه في الجمهورية اليمنية اليمنية دراسة تحليلية قياسية ودورها في خلق الثقة للتعامل مع النظام المصرفي، ودراسة تلك المخاطر في البنوك التجارية محل الدراسة بالإضافة إلى تقدير دالة الأمان المصرفي لعينة من البنوك العاملة في اليمن كالبنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك اليمني التجاري، حيث توصلت الدراسة إلى أن الثقة في التعامل مع تلك المصارف متوفرة وان هناك توجه للعديد من المصارف نحو الصيرفة الشاملة كون السلطة النقدية قد عملت على اتخاذ بعض الإجراءات التي أدت إلى

خلق الثقة في التعامل مع جميع المؤسسات المالية والأفراد، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود اختلال التوازن بين أجال استحقاق الأصول والالتزامات مما يعرض البنوك لمخاطر سعر الفائدة، وأيضا أظهرت نتائج تقدير دالة الأمان المصرفي للبنك اليمني للإنشاء والتعمير بوجود علاقة عكسية بين الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال، وبالعلاقة طردية مع معدل العائد على الاستثمار، فضلا عن ذلك بينت الدراسة أن العلاقة بين الأمان المصرفي وكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة طردية في حين أنها كانت عكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية وهذا مخالف للعلاقة المفترضة في الإطار النظري، بالإضافة إلى ذلك توصلت نتائج تقدير دالة الأمان المصرفي للبنك اليمني التجاري إلى أن العلاقة بين الأمان المصرفي وكل من مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة طردية، كما أظهرت النتائج أيضا بأن العلاقة بين الأمان المصرفي وكل من العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار طردية وعكسية مع مخاطر الائتمان، وقد وضعت الدراسة بعض التوصيات التي يمكن من خلالها معالجة تلك الأوضاع للنظام المصرفي.

المقدمة:

يتميز النظام المصرفي بالتوجه نحو الصيرفة الشاملة كونه يمثل أهمية كبيرة للأنشطة الاقتصادية، فضلا عن ذلك يلاحظ أن النظام المصرفي أكثر حساسية واستجابة للتغيرات والممارسات التي تحدث في الواقع الاقتصادي سواء منها التي تحدث بشكل ظاهر أو حتى أيضا الشائعات، ولذلك يلاحظ من خلال التطورات الكبيرة التي تحققت على كافة المستويات وخاصة في ظل العولمة من ناحية و على مستوى الصناعة المصرفية من الناحية الأخرى ظهور العديد من مصادر المخاطر المصرفية وتنوعها وتباين تأثيراتها على الأنشطة المصرفية المختلفة، لذا تبرز أهمية الأمان المصرفي في دعم ثقة الأطراف المعنية بالنظام المصرفي على المستوى المحلي والعالمي، ولذلك تتناول الدراسة موضوعا هاما في واقع الاقتصاد اليمني يتمثل في البحث حول درجة الأمان المصرفي والعوامل المؤثرة عليها في الجمهورية اليمنية من خلال استخدام الأسلوب الكمي واخذ بعض المصارف اليمنية

كعينة للدراسة والبحث في العوامل المؤثرة على النظام المصرفي وقياس أثر تلك العوامل على درجة الأمان المصرفي وكيفية ضبطها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن النظام المصرفي اليمني يواجه العديد من المخاطر وخاصة بعد ما ظهر تعثر العديد من المصارف كالمصرف (البنك) الصناعي والبنك الوطني حيث أدى عدم الوفاء لتلك المصارف بالتزاماتها المالية إلى توقف أدائها وإعلان إفلاسها فضلاً عن ذلك عامل الاستقرار السياسي والأمني الذي أفرز نتائج سيئة على النظام المصرفي وعلى بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية مما أدى ذلك إلى خلق عدم الثقة بكفاءة الجهاز المصرفي اليمني ونتيجة لذلك برزت المخاطر التي تتعرض لها البنوك سواء منها المتخصصة أو البنوك التجارية أو الإسلامية من عملياتها التشغيلية وعليه فإنه من الضروري دراسة درجة الأمان المصرفي والعوامل المؤثرة عليها في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث موضوعاً هاماً يتمثل في دراسة الأمان المصرفي والمخاطر المؤثرة عليه في الجمهورية اليمنية ودراسة مدى التأثير على خلق نظام مصرفي يتمتع بالتعامل مع الواقع الاقتصادي للبلاد من خلال المساهمة في العديد من الأنشطة ولما لهذا النظام من دوراً كبيراً في تطور ونمو الاقتصاد حيث تقوم المصارف (البنوك) بدور فاعل في تمويل مشاريع تنموية واستثمارية سواء كانت من جانب القطاع الحكومي أم من جانب القطاع الخاص، كما تظهر أهمية الدراسة من كونها تلبي حاجة المستثمرين سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات أم هيئات للمحافظة على استثماراتهم وكيفية توجيهها بشكل يحقق لهم أكبر عائد ممكن، فضلاً عن ذلك يطمئن المودعين على استرجاع ودائعهم من جهة والفوائد المترتبة عليها من جهة أخرى.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهداف التالية:

- دراسة الأمان المصرفي وأهميته.
- دراسة المخاطر المؤثرة على الأمان المصرفي لدى البنوك التجارية محل الدراسة.
- دراسة تحليلية قياسية لتقدير الأمان المصرفي لكل من البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري

فرضيات الدراسة: تحاول الدراسة التركيز على الفرضيات التالية:

- لا يوجد علاقة عكسية بين الأمان المصرفي ومخاطر السيولة.
- لا يوجد علاقة عكسية بين الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان.
- لا يوجد علاقة عكسية بين الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال.
- لا يوجد علاقة طردية بين الأمان المصرفي ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- لا هناك علاقة طردية بين الأمان المصرفي ومعدل العائد على الاستثمار.

منهجية الدراسة:

تتناول الدراسة موضوعا هاما حول الأمان المصرفي والمخاطر المؤثرة عليه في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية قياسية وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي والكمي حيث تبدأ الدراسة بمعرفة الأمان المصرفي وأهميته وأبعاده، ويأتي بعد ذلك دراسة درجة الأمان المصرفي من خلال تطبيق التحليل القياسي على كل من البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك اليمني التجاري وذلك بعد دراسة الأمان المصرفي في تلك المصارف، وأخيرا الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

1-1 الأمان المصرفي وأبعاده:

تتعدد المؤسسات المالية التي تتعرض إلى مخاطر، ومن هذا المنطلق أصبح موضوع تحقيق الأمان لتلك المؤسسات المالية غاية في الأهمية وذلك لما لها من دور كبير

في عملية التنمية لذلك تسعى الجهات المعنية إلى توفير البيئة الملائمة لعملياتها وذلك من خلال وضع معايير تحوطيه بهدف ضمان سلامة تلك المؤسسات المالية على المستوى الدولي ونظراً لأهمية الأمان المصرفي وابعادة فسوف يتم تناول ذلك على النحو الآتي:

1-1-1 مفهوم الأمان المصرفي وأهميته: تحاول الدراسة في هذا الجزء أن إبراز وجهات النظر حول مفهوم الأمان المصرفي وأهميته على النحو الآتي:

أ - مفهوم الأمان المصرفي: يقصد بالأمان لعمليات البنوك " قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث كنتيجة لعمليات الائتمان والاستثمار عن طريق حقوق الملكية المتاح لأصحاب البنك"⁽¹⁾.

ويعرف الأمان بأنه " انخفاض احتمال الفشل ، بمعنى تجنب التعرض لخسائر رأسمالية قد تزيد عن حقوق الملكية وتلتهم جزء من الودائع مما قد يعجل بإشهار إفلاس البنك، وذلك باستخدام العديد من الأساليب منها القيام بالتحليل المالي لمركز المقرض أو المنظمة المصدرة للأوراق المالية وذلك قبل تقديم قرض لها أو شراء الأوراق المالية التي تصدرها بالإضافة إلى حيازة رهونات مقابل القروض"⁽²⁾.
وهذين التعريفين يركزان على حقوق الملكية كضمان لامتناس أي خسائر قد تلحق بالبنك نتيجة تعثر بعض القروض أو انخفاض القيمة السوقية لبعض الاستثمارات أو كليهما حفاظاً على أموال المودعين.

ويذكر آخرون أن الأمان المصرفي (*Bank Hedging*) يقصد به "الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية وتتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة والتي تعني عدم القدرة على قيام البنك بتسديد التزاماته المالية القصيرة الأجل، ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر

(1) أبو زيد ، الدسوقي حامد ، "إدارة البنوك (2)" ، (جامعة القاهرة : التعليم المفتوح) ، ص 244 .
(2) هندي ، منير إبراهيم ، " إدارة البنوك التجارية " ، ط3 ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1996) ، ص 336.

الاستثمار"⁽¹⁾. ويشمل هذا المفهوم على مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال إلى جانب مخاطر الائتمان والاستثمار.

ويعرف آخر الأمان أو ما يسمى بالملاءة على أنها السمّة التي تنشأ عن قدرة البنك بشكل عام في دعم ثقة المودعين لديه لكي يتمكن من جذب المزيد من الأموال لتأمين حاجات إدارة الائتمان في سد طلبات العملاء⁽²⁾. وهذا المفهوم يشير إلى تحقيق الأمان من خلال تأمين احتياجات العملاء المقترضين فضلاً عن دعم ثقة المودعين. لذلك يشير البعض إلى أن الأمان يتم تحقيقه بقدر ما تضمنه إدارة البنك من توازن بين كل من (السيولة، الربحية، الملاءة) باعتبار تلك السمات الثلاث تشكل هرم متساوي الأضلاع والتي يطلق عليها الأمان⁽³⁾. كما يعتبر كل من (السيولة، الربحية، والأمان) من ضمن الملاءة⁽⁴⁾.

ويمكن تعريف الأمان المصرفي على أنه تجنب المصارف (البنوك) المخاطر الناتجة عن العمليات التشغيلية القائمة نتيجة الابتعاد عن السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار الحيطّة والتحري لتلك العمليات بغية تدعيم ثقة المودعين فضلاً عن ذلك زيادة جذب الأموال وبالتالي إبراز قدرة المؤسسة المالية على خلق ثقة الأطراف أو الجهات أو العملاء الذين يتعاملون مع تلك المصارف.

ب- أهمية الأمان المصرفي:

تتركز أهمية الأمان المصرفي في مقدرة المصرف على كسب ثقة المودعين وجعلها كقاعدة عامة تزيد الأموال المودعة فيه على مجموع الأموال التي

(1) خربوش و آخرون ، حسني علي ، " العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني (دراسة ميدانية)" ، عمان: بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز " الاقتصاد والإدارة "، م18، 2ع ، 1425/4/3 هـ - 2004م ، ص 59 .

(2) الزبيدي ، حمزة محمود ، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" ، ط1 ، (عمان : مؤسسة الوراق ، 2002) ، ص 182 .

* الملاءة : يقصد بالملاءة الأمان أو سلامة البنك المتحققة من خلال ما يملكه البنك التجاري من رأس مال بما يحقق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم به ، وكلما زادت الثقة تمكن البنك من جذب المزيد من الودائع الكافية لتأمين حسن سير عمله ونموه وامتصاص أي خسارة غير متوقعة وبالتالي متابعة أعماله ونشاطاته دون أن تتأثر ثقة المودعين. انظر الزبيدي ، حمزه محمود ، "إدارة المصارف" ، مصدر سابق ، ص84 .

(3) الزبيدي ، حمزه محمود ، " إدارة المصارف" ، ط1 ، (عمان: مؤسسة الوراق ، 2000) ، ص 57 .

(4) الزبيدي ، حمزه محمود : إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مصدر سابق ، ص 181 .

يسحبها المتعاملون في المدى الطويل مما يجعل النقود تتراكم لديه فيستطيع عندها إقراض واستثمار هذه الأموال بعد الاحتفاظ بالاحتياطات القانونية والاختيارية المطلوبة⁽¹⁾.

ولا تظهر أهمية الأمان المصرفي إلا عندما يحدث فشل للبنك في تحقيق الملاءة، وانطلاقاً من أن فشل أحد البنوك لا يعني فقط خسائر يتعرض لها المساهمين والمودعين والدائنين لهذا البنك فحسب وإنما ينعكس ذلك بشكل مباشر على سمعة الجهاز المصرفي بشكل عام.

لذا اهتمت المؤسسات النقدية وأجهزة الرقابة المصرفية بما يسمى بكفاءة رأس المال لتحقيق الأمان باعتبار أن ذلك مسألة قومية⁽²⁾.

وعليه يمكن القول أن الأمان المصرفي له تأثير على المستثمرين والمودعين والملاك ورأسمي السياسات النقدية والمالية وعلى مستوى الاقتصاد ككل لاسيما وأن النظام المصرفي يعتبر الشبكة العصبية التي تربط اقتصاديات العالم ببعضها كقناة يتم من خلالها تدفق الأموال بين البلدان سواء من تحويلات في سبيل إتمام الصفقات والتعاملات التجارية أو توفير الأموال اللازمة لغايات الاستثمار من خلال جذب المدخرات من خارج الاقتصاد المعني، ويظهر أن فقدان الأمان المصرفي يؤدي إلى التأثير على المستوى القومي ويظهر هذا التأثير على النحو الآتي:

▪ تزايد معدل النقد المتداول خارج النظام المصرفي وما يترتب على ذلك من ظروف تضخمية وسوء توجيه الموارد المالية وعدم توجيهها للأنشطة الاستثمارية الأكثر جدوى، وبالتالي صعوبة تنفيذ السياسات الاقتصادية وتدني فاعليتها.

▪ انتشار ظاهرة الاكتناز وأثر ذلك على تعطيل جزء من الثروة الوطنية وعدم استغلالها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

(1) رمضان وجوده ، زياد سليم ، محفوظ أحمد ، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك" ، ط 1 ، (عمان: دار وائل للنشر ، 2000) ، ص 7 .

(2) المنياوي ، جاد ، " إدارة البنوك التجارية : مدخل تطبيقي "، (المنصورة: المكتبة العصرية ، 2000م) ، ص 88 .

- فقدان الثقة لدى الأطراف المتعاملة مع النظام المصرفي وخاصة الأطراف الخارجية مثل البنوك والمؤسسات المالية المرسلت مما يعرض البنوك الوطنية لشروط تعامل معقدة من قبل تلك البنوك.
- تسرب الموارد المالية المحلية إلى الخارج، والإحجام من الأموال الخارجية الداخلة لغاية الاستثمار، بل وقد تكون البنوك المحلية إحدى القنوات في تسرب الأموال إلى الخارج.
- تدني الموقف الدولي للاقتصاد المعني وخاصة لدى الدول المانحة بل وحتى الدول التي تقدم القروض لتلك الاقتصاديات.

1-1-2 أبعاد الأمان المصرفي:

تلعب السلطة النقدية دوراً أساسياً في تحقيق الأمان المصرفي وذلك من خلال التشريعات والتعليمات التي تصيغها ومن ثم تلزم البنوك التجارية بتطبيقها ومراقبتها ومتابعتها، وعليه فإنه يلاحظ أن البنوك تمارس أنشطتها بحیطة وحذر في ضوء تلك التشريعات والتعليمات الصادرة، ولذلك سوف تقوم الدراسة بتناول الأساليب التي تتبعها في سبيل تحقيق الأمان المصرفي على النحو التالي:

أ- الأمان على مستوى النظام المصرفي:

تقوم البنوك المركزية بالسعي نحو تعزيز الثقة لدى الجمهور من خلال تحديد رؤوس أموال البنوك وتحديد مقدار التسهيلات الائتمانية كسقف ملزمة على البنوك التجارية، كما أن هناك احتياطياً لرأس المال يتم اقتطاعه من أرباحه كل عام¹.

ونظراً إلى أن التشريعات المصرفية تتجدد من وقت إلى آخر بمعنى أنها تتميز بتغيرها خلال فترة قصيرة من الزمن، ومن المعلوم أن البنوك ما هي إلا وسيط مالي لها تأثير على من لديهم فوائض من الأموال وعلى من يحتاجون تلك الأموال بهدف استثمارها، فإن إصدار القوانين والتشريعات تعتبران من أهم الضوابط للتحكم في مسار عمليات البنك بما يضمن حقوق المودعين والمساهمين، من أجل تحقيق الربحية، وهنا يظهر وجود مجموعة من القيود والصعوبات لإدارة البنك والتي تحد

¹ الهواري، سيد: إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 200.

من حريتها في مجال الاستغلال الأمثل لتوظيف الأموال في عمليات استثمارية أو استثمارية.

وفيما يلي نتعرض لأهم القيود الناشئة من التغيير في التشريعات والقوانين المصرفية⁽¹⁾؛

1) الاحتفاظ بنسبة معينة من أموال البنوك في شكل نقد سائل أو شبه سائل لمقابلة متطلبات الاحتياطي النقدي والسيولة القانونية والتي تتمثل فيما يلي:

أ- الاحتياطي النقدي: يتم الاحتفاظ بنسبة من رأس المال في البنك المركزي كاحتياطي لحماية أموال المودعين أو المساهمين بالبنك التجاري وزيادة الثقة في النظام المصرفي ككل أعطت القوانين المنظمة للبنوك سلطة للبنك المركزي بأن يلزم كل بنك أن يحتفظ لديه بنسبة (تختلف من وقت إلى آخر) من أموال الودائع كحد أدنى وبدون فوائد كاحتياطي نقدي، ويرى بعض الخبراء في العمل المصرفي أن رفع هذه النسبة تعتبر بمثابة تهديد لأعمالها أو ربحيتها⁽²⁾.

ب- نسبة السيولة القانونية:

وهذه النسبة تحمي ليس فقط أصحاب الودائع وإنما أيضاً جميع الدائنين للبنك، ويتم استخراج هذه النسبة من خلال قسمة الأصول السائلة وشبه السائلة لدى البنك على جميع التزاماته من الودائع وأوراق الدفع وغيرها من الالتزامات.

2) إصدار العديد من الضوابط الائتمانية والتي تحد من استخدام أموال الودائع ذات التكلفة المرتفعة مما يعرض البنك إلى ارتفاع نسبة السيولة بها وضياع الفرص الائتمانية الجديدة، أما بالنسبة لمصلحة المودعين والدائنين فإنها تتحقق نتيجة لإصدار هذه الضوابط.

3) كفاية رأس مال البنك⁽²⁾ إذ يلعب رأس المال دوراً هاماً في تحقيق الأمان

(1) أبو زيد ، الدسوقي حامد ، مصدر سابق ، ص 43 - 46 .
*) إذ يمثل سحب قدر من الودائع - والذي سيدفع البنك عنه فوائد للعملاء - ولا يوظف في عمليات بنكية ولا يحتسب له فائدة من قبل البنك المركزي .

(2) هندي ، منير إبراهيم ، مصدر سابق ، ص 417 .

للمودعين وتظهر أهمية ذلك الدور من أن البنوك التجارية من أكثر أنواع منشآت الأعمال تعرضاً لمخاطر الرفع المالي^(*)، لذلك يحدد مقدار رأس مال البنك كشرط أساسي وعلى البنك الالتزام به حتى يمنح له الترخيص بمزاولة النشاط المصرفي، كما يلتزم بتغيير ذلك (رفع رأس المال) وفقاً لتعليمات السلطة النقدية.

ويمكن تحقيق الأمان من خلال التشريعات المصرفية وتوجيهات البنك المركزي التي تكفل العديد من الضمانات إضافة إلى مراقبة أداء البنوك وجودة الاستثمارات والتأمين على الودائع، هذا فضلاً عن مهمة البنك المركزي في تيسير التعاون بين البنوك لمواجهة الأزمات الطارئة واستعداده للتدخل إذا اقتضى الأمر ذلك⁽¹⁾.

ب- الأمان على مستوى البنك: تلجأ العديد من البنوك إلى استخدام أسلوب الإدارة الحذرة التي تركز على جوانب الأمان في سياساتها حتى تتمكن من تجنب الكثير من المخاطر من خلال تنظيمها للعلاقة بين السيولة والربحية والأمان⁽²⁾. وعلى الرغم من التعارض فيما بينها إلا أن إدارة البنك تسعى وفق ما تحمله من خبرة ومهارة ومرونة إلى ضمان تحقيق الحد الأدنى من التوفيق بين هذه السمات رغم الصعوبة في ذلك، ويرجع ذلك إلى التعارض بين أهداف طرفين أساسيين من الأطراف المعنية بشئون البنك يتمثل الطرف الأول في الملاك، أما الطرف الثاني فهم المودعين، ولذلك نجد أن الطرف الأول يهدف إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح تعويضاً لمخاطرتهم، الأمر الذي يترك أثراً سلبياً على كلاً من السيولة والأمان، أما الطرف الثاني فإنه يأمل أن يحتفظ البنك بقدر كاف من السيولة وأن يستثمر الأموال في نشاطات تتسم بتدني درجة المخاطرة وأن يكون البنك جاهزاً عند الطلب في تسديد ما يطلبونه، الأمر الذي يترك أثراً معاكساً على الربحية.

(* الرفع المالي: يعني أن انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليها انخفاض أكبر في الأرباح بل قد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد لأموال المودعين.
(1) الميناوي، جاد، مصدر سابق، ص 36.
(2) الزبيدي، حمزه محمود، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مصدر سابق، ص 90-177.

ونظراً إلى أن البنوك لا تكفي بتوفير المتطلبات القانونية فيما يتعلق بالاحتياطي لدى البنك المركزي وبالسيولة القانونية فإنها تسعى جاهدة لتوفير السيولة التشغيلية وذلك من خلال إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مع تحقيق أرباح ممكنة في نفس الوقت، وبشكل عام فإنه يلزم على كل بنك أن يحتفظ بنقد سائل في الخزينة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة حتى ولو لم يكن هناك متطلبات قانونية للسيولة كما أنه يجب اتخاذ الإجراءات لسرعة تحويل بعض الأصول إلى نقدية لذلك فإن إدارة السيولة تقوم بإجراءات تجعل البنك دائماً جاهزاً لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة إلى تصفية بعض استثماراته⁽¹⁾.

وبالمقابل يهدف البنك إلى تحقيق أكبر عائد مقابل مخاطره وهذا لا يتحقق إلا من خلال تشغيل هذه الأموال في نشاطات تولد أكبر عائد ممكن ومؤكداً، وأيضاً لا يتم إلا من خلال تشغيل تلك الأموال في أصول قادرة على خلق ربح أكبر من جهة، وإطالة فترة التشغيل من جهة أخرى، ونتيجة لذلك سوف يتعرض البنك إلى درجة من المخاطر تتغير ارتفاعاً وانخفاضاً وفق منهج التشغيل الذي يستخدمه، لذلك يجب أن يكون مستعداً لمواجهة أي خسائر محتملة عن طريق الضمانات الإجرائية لجعل الأموال في آمان⁽²⁾.

ويتطلب تحقيق الأمان ضرورة التحديد لحجم رأس المال الملائم، وكذلك تكوين الاحتياطيات واحتجاز قدر من الأرباح لمواجهة مخاطر توظيف الأموال في عمليات ائتمانية واستثمارية إذ تقوم حقوق الملكية بوظيفتين رئيسيتين هما⁽³⁾ :

1. امتصاص الخسائر عن طريق استخدام الاحتياطيات التي يستخدمها البنك لمواجهة خسائر القروض وانخفاض قيمة الاستثمارات .
2. مصدر من مصادر الأموال التي يعتمد عليها البنك عند الحاجة إلى تمويل إضافي وذلك عن طريق زيادة الأرباح غير الموزعة.

(1) الهوارى ، سيد ، مصدر سابق ، ص 77 ، ص 87 .

(2) الزبيدي ، حمزه محمود ، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مصدر سابق ، ص 180 - 181 .

(3) أبو زيد الدسوقي حامد ، مصدر سابق ، ص 244 .

1-2 المخاطر المؤثرة على الأمان المصرفي:

تتعدد المخاطر المؤثرة على الأمان المصرفي فمنها ما يتعلق بجانب الأصول وأخرى ما يتعلق بجانب الخصوم، ومن الملاحظ أن من أبرز مخاطر الأصول خطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم في مواعيد الاستحقاق التي تم الاتفاق عليها، وأيضا يظهر خطر الاستثمار الذي يؤثر على الأصول، وفيما يتعلق بمخاطر الخصوم فمن أبرزها مخاطر التمويل المتمثل في عدم قدرة البنوك في إعادة دفع أموال المودعين عند الطلب أو عند الاستحقاق، بالإضافة إلى ذلك مخاطر السحب المفاجئ قبل مواعيد الاستحقاق، ونظرا لأهمية المخاطر المتعلقة بكل من الأصول والخصوم فإننا في هذه الدراسة سوف نتناول أنواع تلك المخاطر والعوامل المؤثرة عليها على النحو الآتي:

1-2-1 المخاطرة: يشير علي عبد الله شاهين إلى أن مفهوم المخاطرة العام بحسب نظرية الاحتمالات ما هي إلا عبارة عن اختلاف العوائد المتوقعة عن العوائد الفعلية وهذا يحدث كنتيجة طبيعية بسبب تعامل البنوك مع الآخرين. ويمكن تصنيف تلك المخاطر إلى مخاطر نظامية (مخاطر السوق) ومخاطر غير نظامية.

أ- المخاطر النظامية (مخاطر السوق): وهذا النوع من المخاطر يظهر في كل الاستثمارات الموجودة في السوق نتيجة لبعض العوامل سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية حيث تؤثر على النظام الاقتصادي ككل بشكل مباشر وهذا يؤدي إلى ظهور تباين في عوائد الاستثمارات المتوقعة¹. وهناك العديد من هذه المخاطر والتي من أبرزها مايلي:

1- مخاطر التضخم: انه نتيجة لحدوث التضخم فان الاستثمارات في السندات الحكومية والاستثمارات بشكل عام تتأثر في قوتها الشرائية حيث تنخفض القيمة الحقيقية للأصول الاستثمارية، ويظهر أن هذا النوع من المخاطر من الصعب إيجاد الحلول المناسبة له².

¹ الزبيدي ، حمزة محمود : إدارة الائتمان المصرفي ، مصدر سابق ، ص 166.
² شاهين، علي عبدالله ، مصدر سابق، ص 5.

2- مخاطر تغيير أسعار الفائدة : هناك تغييرات محتملة لأسعار الفائدة وكون سعر الفائدة من متغيرات البيئة الخارجية للبنوك فانه نظرا لان البنك الواحد في نظام مالي متعدد البنوك لا يستطيع أن يؤثر في سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تعرض البنك إلى مخاطر متغيره، وهذه المخاطر تظهر من ناحية في الاستثمارات بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة، ومن الناحية الأخرى نجد أن تلك المخاطر تبرز نتيجة لاختلاف تأثيراتها على عوائد الأصول وتكاليف الخصوم وهذا يؤدي إلى تقليص الفرق بين الإيرادات والتكاليف من خلال انخفاض هامش الإقراض) وهو الفرق بين الفوائد على الأصول "كالقروض والاستثمارات" وسعر الفائدة على المطلوبات" (الودائع)¹.

3- مخاطر أسعار الصرف: تحدث عادة نتيجة للتغيرات العكسية في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها في تلك العملات وتسمى تلك المخاطر بمخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل².

4- مخاطر سياسية واجتماعية وتشريعية: هناك عادة اعتبارات سياسية واجتماعية في أي مجتمع وهذه الاعتبارات أحيانا تحدث أثار سيئة أو سلبية على مجريات الحياة الاقتصادية بشكل عام وعلى الجهاز المصرفي بشكل خاص³. وهذا ما حدث لكل من البنك الصناعي اليمني والبنك الوطني حيث ظهرت مخاطر كثيرة أثرت على قدرة تلك المصارف في استرداد بعض الائتمانات مما اثر ذلك على القرارات الاستثمارية لإدارة تلك البنوك وبالتالي عدم القدرة على جذب الاستثمارات سواء منها المحلية أو الأجنبية.

¹ السيد، علي عبد المنعم و العيسى ، نزار : النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1 ، دار الحامد ، عمان ، 2004 ، ص 192-193.

² حنفي وأبوقحف، عبد الغفار، عبد السلام: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، عمان ، 2004 ، ص 175 -176.

³ غنيم، احمد : صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الأولى، مطابع المستقبل، القاهرة، 1997/1998 ، ص 74.

ب- المخاطر غير النظامية (غير السوقية): يظهر هذا النوع من المخاطر نتيجة لظروف خاصة تحدث للوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال، حيث يمكن التخلص من آثار هذا النوع من المخاطر عن طريق سياسة التنويع التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق نوعا من الاستقرار في العائد ولذلك تسمى تلك المخاطر بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر للسوقية أو المخاطر التي يمكن حلها كون تلك المخاطر تعتبر داخلية لا ترتباطها المباشر بالشركات المستثمر فيها ولذلك ينبغي تنويع الاستثمارات وإدارتها بكفاءة¹. وهنا سوف يتم دراسة بعض المخاطر التي تواجهها الوحدات الاقتصادية أو شركات الأعمال والتي من أبرزها ما يلي:

1- المخاطر الائتمانية: تعتبر هذه المخاطر من أبرزها تواجهها البنوك حيث انه من المعلوم بان عمليات منح القروض تمثل النشاط الرئيس للبنوك ومن خلالها يتم الحكم على مدى الملاءة الحالية للمقترض على الرغم من أن ذلك الحكم غير صحيح لأنه قد تنخفض ملاءة مقترض معين مع الزمن لأسباب وعوامل معينة². وكون هذه المخاطر لا تقتصر على وظيفة الإقراض فحسب بل تمتد إلى النشاطات الأخرى التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى ذلك منح تعهدات أو ضمانات أو قبولات أو التمويل التجاري أو ايداعات لدى المصارف أو عمليات صرف أجنبي أو عقود مستقبلية أو عقود مبادلة أو مستندات قيم مالية، ولذلك يلاحظ ظهور إشكالات كبيرة وخطيرة نتيجة للقصور في تصنيف وتحديد بعض الأصول غير الفعالة والتي يلزم فيها إنشاء احتياطي لمواجهةها وعلى أساس عدم احتساب الفوائد المتعلقة بها³. كما أن من ضمن تلك المخاطر القروض المتعثرة وغير القابلة للاستحصال وبالتالي يضاف حسابها إلى النفقات أو التكاليف التي يتحملها البنك وهذا يؤدي إلى انخفاض الربحية من استخدام الاحتياطات لهذا الغرض وانخفاض رأسمال البنك ولذلك فإنه يجب على القائمين على إدارة القروض أن يعملوا على خلق الموازنة بين العوائد المرتفعة نسبيا على القروض ومخاطر عدم التسديد التي يمكن أن يتعرض لها

¹ الزبيدي ، حمزة محمود : مرجع سابق، ص 168.

² شاهين، علي عبدالله ، مرجع سابق ، ص 8.

³ السيسى، صلاح الدين حسن : التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد، دراسة تطبيقية ونظرية، الطبعة

الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت، 1998، ص 69-70.

البنك¹. وهنا نجد انه كلما سيطر البنك على احد الأصول المربحة فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده بحسب التواريخ المحددة لذلك، وهنا يعتبر خطر الائتمان المتغير الأساسي الذي يؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو عن التأجيل². وهناك قروض ليست من الدرجة الأولى كلما زادت أدى ذلك إلى زيادة مخاطر الائتمانية ويمكن قياس مخاطر الائتمان من خلال المعادلة التالية⁽³⁾:

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{جمالي القروض مخصصات الديون المشكوك فيها}}{\text{اجمالي الأصول}} \quad (1)$$

ويظهر من خلال المعادلة (1) مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة في عملية الإقراض لذلك كلما انخفضت قدرة البنك على توظيف أمواله المتاحة في عملية الإقراض زادت مخاطر الائتمان الأمر الذي ينعكس على عمليات الائتمان المصرفي حيث سينخفض معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة وينخفض أيضا هامش الأمان المصرفي في مقابل مخاطر الاستثمار ومن الناحية الأخرى يلاحظ انه كلما انخفضت مخاطر الائتمان زادت عمليات الائتمان المصرفي مما ينتج عنه زيادة معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة وزيادة هامش الأمان المصرفي في مقابل مخاطر الاستثمار.

2- مخاطر التشغيل: تظهر هذه المخاطر عند وجود اختلال وظيفي في تنظيم المعلومات وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في المصارف، حيث أن الضوابط

¹ السيد علي، عبد المنعم ، والعيسى، نزار سعد الدين: مصدر سابق، ص 194

² حماد، طارق عبد العال: مرجع سابق، ص 71.

⁽³⁾ خربوش ، حسين علي وآخرون ، مصدر سابق ، ص 65.

* مخاطر التشغيل: يقصد بها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم ملائمة أو تعطل الإجراءات الداخلية أو الأشخاص والأنظمة أو الأحداث الخارجية ويشمل المخاطر القانونية ويستثنى منها المخاطر الاستراتيجية والسمعة وقد حددت لجنة بازل الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل حيث تشمل على الغش والاحتيال من داخل البنك وذلك مخالفة لاجراءات البنك والعمليات غير المصرح عنها من قبل موظف أو أكثر والخطأ المتعمد في ادخال البيانات والغش والاحتيال من خارج البنك وتشمل السرقة والتزوير وسرقة المعلومات التي تنتج عنها خسائر مالية ودخول الانظمة المعلوماتية من خارج البنك دون اذن ، وكذلك الممارسات الوظيفية والصحية والامنية التي يترتب عليها خسائر مادية على البنك مثل الاضرابات العمالية والحوادث غير المغطاة التي تصيب الموظفين خلال اوقات الدوام وايضا عمليات الزبائن والخدمات والمنتجات التي ينتج عنها خسارة نقدية

تعمل على التأكد من أن البنك يقوم بعملياته بشكل جذري بما يتوافق مع الأهداف التي يضعها مجلس الإدارة وعلى أساس أن هناك حماية للأصول وسيطرة على الالتزامات بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي يقدم كافة المعلومات بشكل صحيح عن أداء البنك في الوقت المناسب¹.

3- مخاطر السيولة: تحدث هذه المخاطر في حالة عدم مقدرة البنك على تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة والتي يعبر عنها بالاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع للأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة، ولذلك يصل خطر السيولة إلى حالة متزايدة عندما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع كما لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية². ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى القدرة على تحويل الأصول إلى نقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، ورغم ذلك إلا أن معظم البنوك لديه من الأصول التي يمكن بيعها فوراً بسعر يقترب من القيمة الأساسية بغرض تلبية احتياجات السيولة، وعليه فإنه عند احتياج البنك إلى نقدية سائلة فإنه في هذه الحالة يلجأ إلى بيع الأصول أو زيادة القروض وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياجات الأموال وقد رتتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات³.

وتشير مقاييس مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال لمواجهة السحوبات بعد نفاذ السيولة الاحتياطية، وقدرة الأصول السائلة على سداد

لعدم احترام البنك لالتزاماته المهنية تجاه العملاء كالسرية المصرفية وممارسة أعمال غير مشروعة يجرمها القانون كغسيل الأموال والأضرار المادية التي تصيب البنك نتيجة الكوارث الطبيعية أو العمليات الإرهابية أو الحربية والتوقف المفاجئ للعمل أو في الأنظمة المعلوماتية أثر تعطل الأجهزة والبرامج المعلوماتية أو انقطاع التيار الكهربائي وتوقف شبكة الاتصالات وأيضا تنفيذ العمليات وتقديم الخدمة المصرفية التي تؤدي إلى خسائر وأخطاء في ادخال المعلومات أو في تنفيذ العمليات أو نتيجة عدم إيفاء موردي وعملاء وزبائن البنك بالتزاماتهم لسبب ما. انظر البواب، احمد: مخاطر التشغيل في المصارف اليمنية، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1126، صنعاء، اليمن. www.26sept-ye.net

¹ شاهين، علي عبدالله، مرجع سابق، ص 11.

² حماد، طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 72-92.

³ ابوزيد، الدسوقي حامد: إدارة البنوك (2) جامعة القاهرة، التعليم المفتوح، ص 73.

الاستحقاقات في مواعيد استحقاقاتها⁽¹⁾ إلا أنه ولغرض الدراسة فإن المقياس الأخير هو الذي سيتم استخدامه لقياس مخاطر السيولة⁽²⁾

مخاطر السيولة = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$ (2)

وتتمثل الأصول السائلة: النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل والأرصدة لدى المؤسسات المالية والبنك المركزي ، أما إجمالي المطلوبات فتتمثل الالتزامات قصيرة الأجل والطويلة الأجل ، مثل الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير إضافة إلى عملية الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية.

وتعكس هذه النسبة قدرة الأصول السائلة على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها وحتى يكون البنك قادراً على تحمل الأعباء الناجمة على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع وخاصة الجارية منها ، يتطلب رفع معدلات الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل من جهة وسرعة تحويلها إلى نقدية من جهة أخرى ، ويترتب على ذلك زيادة قدرته على مواجهة هذه السحوبات ، وينعكس ذلك على⁽³⁾ :

أ- الأمان المصرفي المتمثل بمعدل حقوق الملكية للأصول الخطرة حيث كلما زادت درجة مخاطر السيولة (انخفاض نسبة الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل مقسومة على الودائع الجارية) كلما قلت درجة الأمان المصرفي والعكس صحيح ، أي كلما قلت نسبة مخاطر السيولة زادت درجة الأمان المصرفي ، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر السيولة .

ب- الأمان المصرفي المتمثل في هامش الأمان في مقابل مخاطر الاستثمار ، فكلما زادت مخاطر السيولة أصبح الأمان المصرفي المتمثل بهامش الأمان في مقابلة

1- حماد ، طارق عبد العال ، مصدر سابق ، ص 92 .

2- خربوش ، وآخرون ، حسني علي ، مصدر سابق ، ص 67 .

3- خربوش ، وآخرون ، حسني علي ، مصدر سابق ، ص 68 .

مخاطر الاستثمار ضعيفاً، ويتطلب ذلك زيادة درجة الأمان المصرفي، ويتم ذلك بواسطة زيادة حقوق الملكية (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطات) لمقابلة مخاطر السيولة -

4- مخاطر رأس المال: تشير مخاطر رأس المال إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين⁽¹⁾. لذا تكمن مخاطر رأس المال في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ويحدث هذا الموقف عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية بالتزاماته، وهذا يعني أنه إذا أضر البنك إلى تسهيل جميع أصوله فلن يكون قادراً على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسائر لكل من المودعين والدائنين⁽²⁾. وهذا يؤدي إلى حالة إفلاس البنك وخاصة إذا كان إجمالي الخصوم أكبر من إجمالي الأصول مما يعني أن رأس المال أصبح سالباً⁽³⁾.

وترتبط مخاطر رأس المال بكافة المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي تعود إلى فشل البنك من الناحية التشغيلية نتيجة عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة وهذا العجز في التدفقات النقدية يتسبب في تقييم السوق للقيمة السوقية للبنك بأنها سالبة، كما تظهر مخاطر الائتمان من خلال القروض الكبيرة وكذلك مخاطر معدل الفائدة^(*) كما يكمن خطر التشغيل في عدم قدرة البنك على التحكم والرقابة على التكاليف ويتوقع أن تمتلك البنوك ذات مخاطر التشغيل الأعلى رأس مال أكبر من البنوك ذات مخاطر التشغيل الأقل، وحينما يعتقد الدائنون وحملتة الأسهم أن البنك ذو مخاطرة مرتفعة فإنهم يطالبون بالزيادة على قروض البنك، وعرض أسعار أقل للأسهم ويتسبب ذلك في مشكلات سيولة نتيجة زيادة تكاليف الاقتراض وهو ما يدفع الآخرين للتوجه نحو

(1) حنفي وأبو قحف، عبد الغفار، عبد السلام، مصدر سابق، ص 276.

(2) حماد، طارق عبد العال، مصدر سابق، ص 95.

(3) العباسي، مطهر عبد العزيز، مصدر سابق، ص 35.

(*) التي تظهر من خلال اختلال مواعيد الاستحقاق المناسبة بين الأصول والخصوم نتيجة انخفاض جودة الأصول مما يؤدي إلى تمديد فترة استحقاقها، لمزيد من التفصيل، أنظر: حماد، طارق عبد العال، "تقييم إدارة البنوك" (قضايا معاصرة (2))، ص 72-73.

البنك لسحب الودائع وفي النهاية يفضل البنك لعدم استطاعته توليد نقدية لتلبية عمليات السحب⁽¹⁾.

لذلك كلما زادت المخاطر التي يتحملها البنك زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك⁽²⁾.

ويمكن قياس مخاطر رأس المال بمعرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، ويلاحظ أن مخاطر رأس المال على علاقة عكسية مع معامل الرفع والعائد على حقوق الملكية، فإذا ما قرر البنك زيادة مخاطر رأس المال (على فرض أن التشريعات والقواعد تجيز ذلك) فإن الرفع والعائد على حقوق الملكية ومع بقاء الظروف والمتغيرات الأخرى ثابتة يكون كبيراً، أما إذا أضطر البنك إلى تخفيض مخاطر رأس المال، فإن العائد على حقوق الملكية ومعامل الرفع يصبح أقل من الوضع الأول⁽³⁾، ويتم قياس مخاطر رأس المال بواسطة ملاءة رأس المال⁽⁴⁾.

$$\text{مخاطر رأس المال (الملاءة)} = \frac{\text{رأس المال الأولي}}{\text{الأصول الخطرة}} \quad (3)$$

ويتمثل رأس المال الأولي رأس المال المستثمر أما الأصول الخطرة فتتمثل القروض طويلة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل، وتعكس هذه النسبة قدرة رأس مال البنك المدفوع على تحمل الخسارة الناتجة عن عدم توظيف أصوله (المتداولة والثابتة)، ويتطلب ذلك زيادة رأس مال البنوك التجارية من أجل مواجهة المخاطر الناجمة عن انخفاض رأس مال البنك أو حقوق الملكية.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن هناك علاقة وثيقة بين مخاطر رأس المال والأمان المصرفي المتمثل بمعدل حقوق الملكية للأصول الخطرة والأمان المصرفي المتمثل بهامش الأمان في مقابل مخاطر الاستثمار، حيث كلما زادت مخاطر رأس المال كلما

1/ حماد ، طارق عبد العال ، مصدر سابق ، ص 74 .

2/ نفس المصدر السابق ، ص 95 .

3/ حنفي وأبو قحف ، عبد الغفار ، عبد السلام ، مصدر سابق ، ص 277 .

4/ خربوش و آخرون ، حسني علي ، مصدر سابق ، ص 68 - 69 .

أصبح يتطلب زيادة درجة الأمان في مقابله مخاطر الاستثمار ويقتضي ذلك زيادة حقوق الملكية من أجل مقابلة مخاطر رأس المال فالعلاقة التي تربط الأمان المصرفي بمخاطر رأس المال هي علاقة عكسية⁽¹⁾.

2-2-1-2 العائد: يقصد بالعائد الفائض من الأموال المحققة نتيجة استغلال الأموال المتاحة للبنك في عمليات مصرفية كالائتمان والاستثمار وإدارة محافظ الأوراق المالية ويعتبر العائد مؤشراً جيداً للحكم على كفاءة الإدارة بالبنك إذ كلما زادت العوائد انعكس ذلك على جودة إدارة البنك في استخدام الأموال في عمليات مصرفية، وبهذا تزداد ثقة مؤسسات التمويل والبنوك وأصحاب الودائع في البنك وتزداد قدرة البنك على الحصول على الأموال اللازمة للتوسع في عملياته⁽²⁾.

ولكون الهدف الاستراتيجي للبنك هو تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، فإن ذلك يتحقق من خلال جملة من العوامل من بينها قدرة البنك في زيادة الربحية والتي تحقق من خلال توجيه الاستثمارات نحو أصول تشغيلية تضمن توليد الأرباح، وكلما اتجه البنك نحو الاستثمارات المربحة تعرض إلى مخاطر أكبر⁽³⁾.

وبما أن الربحية تظهر كل من مخاطر التشغيل ومخاطر معدل الفائدة التي تنعكس على الربحية مما يجعل من الربحية أحد المقاييس لتحديد مدى التعرض للمخاطرة وتستخدم مؤشرات كثيرة لقياس العائد إلا أننا سوف نقتصر على أخذ ما يخدم الدراسة من هذه المؤشرات وهو معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على إجمالي الأصول باعتبارهما متغيرين تشملهما الدراسة.

أ- العائد على حقوق الملكية: من خلال هذا العائد يتم تقييم كفاءة إدارة البنك في استغلال أموال البنك المملوكة وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح وتبرز أهمية قياس هذه العوائد من خلال التأكيد على أن الملاك لن يتحملوا المخاطر إلا إذا اعتقدوا أن جهودهم سوف تعود عليهم بمكافأة كافية ومستمرة تأخذ

(1) نفس المصدر السابق، ص 98.

(2) أبو زيد، الدسوقي حامد، مصدر سابق، ص 224، ص 228.

(3) الزبيدي، حمزه محمود، إدارة المصارف، مصدر سابق، ص 65.

شكل الربح، بالإضافة إلى ذلك فإن أي بنك تجاري لا يمكنه مقابلة التوسع في نشاطه بدون مشاركة فعالة من ربح العمليات التشغيلية في زيادة حقوق الملكية كما أنه لن يتمكن من اجتذاب أموال جديدة دون وجود أرباح أو على الأقل توقع تحقيق الأرباح في المستقبل⁽¹⁾، ويمكن قياس هذا العائد من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح صافي}}{\text{حقوق الملكية}} \quad (4)$$

هذه النسبة تظهر مدى نجاح البنك في توظيف أمواله حيث أنه كلما زادت ربحية البنك التجاري زادت القيمة السوقية للسهم وهذا ما يؤثر على درجة الأمان للبنك، وبناء عليه تشير إحدى الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان للبنك أي كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية زادت درجة الأمان المصرفي والعكس صحيح⁽²⁾.

ب- العائد على إجمالي الأصول: ويعرف بالقابلية الأيرادية التي يكتسبها من خلالها الحكم على مقدرة إدارة البنك وأداءها بنجاح وجوانب القوة فيها وقابليتها إستراتيجيتها في استغلال أصول البنك، ويتم قياس العائد على إجمالي الأصول من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \quad (5)$$

وتقيس هذه النسبة مدى الأمان الذي يتمتع به البنك من ناحية الربحية من خلال استغلال الأصول المتاحة لديه لتوليد أكبر عائد، فكلما زاد معدل العائد على الاستثمار أصبح البنك في أمان أكثر، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الأصول ودرجة الأمان المصرفي فكلما

(1) الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف، مصدر سابق، ص 66
(2) خربوش وآخرون، حسني علي، مصدر سابق، ص 69.

زاد معدل العائد على إجمالي الأصول زاد معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة من جهة وبالتالي زاد هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار من جهة أخرى⁽¹⁾.

3-1 إجراءات البنك المركزي في الرقابة على البنوك ومعايير الملاءة : هناك العديد من الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي فضلا عن ذلك هناك معايير الملاءة :

1-3-1 إجراءات البنك المركزي في الرقابة على البنوك، يمثل وجود رقابة مصرفية فعالة مبنية على أسس ومعايير علمية تخلق جهازاً مصرفياً قوياً كون الهدف الرئيسي من الرقابة هو الحفاظ على الاستقرار وتعزيز الثقة بالنظام المالي والمصرفي ، لذلك يضطلع البنك المركزي بدورة في قيادة النشاط المصرفي من خلال تعزيز دوره الرقابي والإشراف على البنوك والارتقاء بمهامه من الرقابة المكتتبية إلى الرقابة المحاسبية ، ومراجعة المركز المالي للبنوك والحكم على كفاءة الإدارة وتقييم الأداء الشامل للبنوك وتحديد مدى سلامتها وتقيدها بالسياسات والتعليمات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي، ومدى تجاوبها مع تلك الإجراءات⁽²⁾. ويقوم البنك المركزي اليمني بعدد من الإجراءات والتي تتعلق بجانب الرقابة على البنوك والتي من أهمها⁽³⁾ :

أ- ضرورة موافقة البنك المركزي على تعيين مراجع الحسابات الخارجية التي تتعاقد معها البنوك، وذلك بناءً على نص المادة (34) من قانون البنوك، وبما يضمن استقلالية المراجعين .

ب- التأكد من مدى التزام البنوك بالمنشورات الدورية المتعلقة بالإجراءات الاحترازية التي يصدرها البنك المركزي بضرورة وجود تعليمات تطبيقية مكتوبة ومحددة تبين بشكل واضح إجراءات العمل وضوابطه على مستوى جميع أقسام عمليات البنك ومتفقتة مع القواعد الإرشادية المصدرة من قبل البنك المركز بشأن وضع السياسات وقواعد الرقابة الداخلية.

(1) المصدر السابق ، ص 69

(2) وزارة التخطيط والتعاون الدولية ، www.mpic.ye.net

(3) البنك المركزي اليمني ، المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات الدورية المتعلقة بإجراءات الرقابة التحوطية ، مصدر سابق ، ص 18، 20، 25.

ج- ضرورة موافقة البنك المركزي على اختيار رؤساء وأعضاء مجالس إدارات البنوك، ومصادقته على تعيين كبار موظفي الإدارات التنفيذية لتلك البنوك، وتوضيح مسئوليات القائمين على الإدارات ومسائلهم إن اقتضت الضرورة ذلك.

1-3-2 معايير الملاءمة المصرفية: هناك معايير عديدة لا بد من توافرها في

الجهاز المصرفي ومن أبرز تلك المعايير:

أ- معايير كفاية رأس المال : نظراً لما يمثله رأس مال البنك التجاري من ضمان لأموال المودعين والدائنين باعتباره خط دفاع أولي لامتناس ما قد يتعرض له البنك من خسائر غير متوقعة (تفوق المخصصات المكونة) لذا يلزم توفير عنصر الأمان لحقوق الغير وهذا ما تراعيه التشريعات المصرفية عند منح الترخيص لإقامة أي بنك بتحديد الحد الأدنى لرأس المال كما قد يتم تعديل رؤوس أموال البنوك القائمة كلما دعت الضرورة، لذلك ومن هذا المنطلق فقد أصدر البنك المركزي اليمني القرار رقم (12) لسنة 2004م وبتاريخ (2004/12/8) بشأن رفع رأس مال البنوك المصرح لها بالعمل داخل الجمهورية اليمنية إلى ستة مليار ريال وذلك خلال خمس سنوات تبدأ من عام 2005 وتنتهي في عام 2009⁽¹⁾ أما عن الحد الأدنى لكفاية رأس المال فقد حرص البنك المركزي على إلزام البنوك العاملة برفع رؤوس أموالها لتواكب التوجهات الدولية وتتواءم مع كافة معايير كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومتطلبات العمل المصرفي السليم وحرصاً على سلامة العمل المصرفي ووفقاً لمقتضيات الإصلاح وبناء على توجيهات محافظ البنك المركزي اليمني في المنشور رقم (2) لعام 1997 المعدل بالمنشور رقم (3) لعام 1996 يجب على البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية الوصول بنسبة كفاية رأس المال (نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة) إلى 8% مع نهاية 1997 ففي نهاية العام نفسه كانت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي تقل عن 1%، وتحسنت هذه النسبة تدريجياً حتى وصلت في نهاية عام 2006 إلى حوالي

(1) البنك اليمني للإنشاء والتعمير : التقدير السنوي الرابع والأربعون (صنعا ، 31 مارس 2007) ، ص 6 .

12% وهذه النسبة عالية بالمقارنة لمعيار لجنة بازل ، ويلاحظ أن هذه النسبة هي متوسط للقطاع المصرفي اليمني ككل، إذ يوجد عدد من البنوك اليمنية كفاية رأسمالها غير مرضية مما أثر على هذه النسبة⁽¹⁾، ويتم حساب هذه النسبة⁽²⁾.

1- رأس المال: رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات القانونية والعامة والأرباح غير الموزعة، ويخصم من رأسمال البنك أية مساهمة له في رأسمال مصرف محلي آخر.

(1) رأس المال المساند: ويتكون جزئيين الأول يتمثل في احتياطي إعادة التقسيم الناتج عن تقييم الأصول بقيمتها الجارية بدلاً عن كلفتها الدفترية، أما الثاني فهو عبارة عن المخصصات العامة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، ويشترط لإدخال هذه المخصصات ضمن رأس المال المساند أن لا تكون مخصصة لتغطية خسائر في أصول محددة ولا تزيد عن 2% من مجموع الأصول الخطرة على أن لا يتجاوز إجمالي عناصر رأس المال المساند عند احتساب النسبة عن 100% من مجموع رأس المال الأساسي، ولا يدخل في حساب رأس المال كل من الشهرة والمساهمة في رأس مال المؤسسات والمصارف الأخرى.

2- الأصول مرجحة بأوزان المخاطر: وتصنف الأصول وفقاً لدرجة مخاطر الائتمان التي قد تتعرض لها البنوك بحيث تعطي أوزاناً مختلفة تتراوح ما بين صفر و20% ولا تدخل في المقام (النقد والمطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية، مطلوبة أخرى من دول أجنبية (OECD)^(*) وبنوكها أو مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من تلك الحكومات)، و100% تدخل بكامل قيمتها المتمثلة (بمطلوبات من القطاع الخاص أو مصارف خارج دول OECD) وبقي على استحقاقها أكثر من سنة ومطلوبات من شركات تابعة

(1) البنك المركزي ودوره في برنامج الإصلاح النقدي والمصرفي، المصدر السابق، ص 148.
(2) البنك المركزي اليمني، المنشورات الدورة المتعلقة بإجراءات ومعايير الرقابة التحوطية، (صنعا: إبريل 1999)، ص 13.
(* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول الأوروبية ومقرها في باريس.

للقطاع العام والأصول الثابتة والأصول الأخرى من عقارات واستثمارات وأدوات رأسمالية) وما عدا هاتين الفئتين تتمثل بالأصول متوسطة المخاطر (20 - 50%) إضافة إلى البنود خارج الميزانية 20% من القيمة غير المغطاة نقداً من الاعتمادات المستندية ، و100% على باقي البنود خارج الميزانية غير المغطاة نقداً من قيمتها على أن يخصم من قاعدة رأس المال أية نقص من مخصص الديون المطلوب من البنوك وتكوينها).

ب- معايير تصنيف الائتمان: في سبيل تخفيض المخاطر المرتبطة بالائتمان المقدم من قبل البنوك العاملة في اليمن لعملائها كان للبنك المركزي اليمني دور ريادي في هذا الشأن من خلال إلزامه البنوك العاملة في اليمن بتصنيف التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها حسب درجة خطورة تلك الائتمانات وخاصة تلك الغير منتظمة السداد من العملاء والتي لا يوجد لدى البنوك ما يغطيها من ضمانات أو عدم كفاية تلك الضمانات .

وقد جاء في المنشور الدوري للبنك المركزي اليمني رقم (5) لسنة 1998 التصنيفات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية ونسب المخصصات التي تلزم البنوك بتكوينها لمقابلة تلك الفئات المصنفة وذلك حسب الفئات التالية⁽¹⁾:

1. فئة الديون المنتظمة: تتضمن كل التسهيلات التي تدل كل المعلومات المتوفرة لدى البنك أنها مؤكدة السداد، وتتسم بتدني المخاطرة المرتبطة بها وتتضمن التسهيلات الائتمان المغطاة بضمانات نقدية وشبه نقدية، وتكون نسبة المخصصات لهذه الديون 1% من حجم الدين.
2. نسبة الديون دون المستوى: وهي التسهيلات التي تشير عملية فحصها إلى بعض المحاذير مثل تأخر العميل عن السداد لفترة ثلاثة أشهر أو أقل من نصف سنة، وتكون نسبة المخصصات في هذا النوع من الديون 15% من حجم الدين.
3. فئة الديون المشكوك في تحصيلها: وتشمل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة التي تسفر عملية فحصها عن صعوبات تواجه العميل في سداد أصل الدين أو

(1) البنك المركزي اليمني : المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات ومعايير الرقابة التحوطية ، مصدر سابق ، ص 3 .

الفوائد أو كليهما لفترة ستة أشهر وأقل من سنة ، وتكون نسبة المخصصات في هذا النوع 45% من حجم الدين.

4. فئة الديون الرديئة: وهي التسهيلات الغير منتظمة الدفع ودرجة احتمال استرجاعها تكون ضئيلة أو معدومة، وتكون الفترة الزمنية التي مضت على استحقاقها ستة فأكثر، وتكون النسبة الواجب تكوينها كمخصصات لهذه الفئة 100% من حجم الدين.

ج- مخاطر التركيزات الائتمانية: تذكر المادة (15) من القانون رقم (38) لسنة 1998 على أنه " لا يحق لأي بنك في الجمهورية أن يقوم بمنح أي شخص عدى في حالة الموافقة المسبقة من البنك المركزي أية سلفه أو تسهيل أو ضمان مالي أو يتحمل عنه أية التزام أخر بحيث يزيد المجموع الإجمالي للسلف والتسهيلات أو الضمانات المالية المقدمة لذلك الشخص ومؤسساته التابعة عن 15% من مجموع رأس مال البنك المدفوع والاحتياطي المحفوظ بها ما عدى المخصصات المحددة"⁽¹⁾.

لذلك فإن القاعدة العامة تنص على أن الحد الأقصى للائتمان الذي يمكن أن يمنحه البنك لأي شخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة لا يمكن أن يتجاوز نسبة 15% من رأس مال البنك المدفوع واحتياطياته .

كما تنص المادة (23) من نفس القانون { إذا قرر البنك المركز بأن مصالح مجموعتين أو أكثر من الأشخاص متداخلة بحيث تعتبر واحدة وجب تجميع مديونية المجموعتين واعتبارها مديونية واحدة وتطبق عليها النسبة السابقة }⁽²⁾.

د- الإقراض لذوي العلاقة والمصالح المرتبطة بهم⁽³⁾؛ تشير المواد (18) و(19) و(74هـ/5) من قانون البنوك رقم (38) لسنة (1998) على أنه لا يحق لأي بنك أن يمنح أو يسمح بأن يصبح إجمالي السلف والتسهيلات الائتمانية كنسبة من

(1) وزارة الشؤون القانونية ، مجموعة قوانين البنوك والمصارف ، (صنعاء : ديسمبر 2002)، ص 37 .
(2) البنك المركزي اليمني ، المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات ومعايير الرقابة التحوطية ، مصدر سابق ، ص 14 .
(3) وزارة الشؤون القانونية ، مصدر سابق ، ص 39 .

إجمالي رأسمال البنك المدفوع واحتياطياته وذلك لأي من ذوي العلاقات كما يلي:

1. لعضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مبلغ إجمالي يتجاوز نسبة نصف الواحد بالمائة من إجمالي رأسمال البنك المدفوع واحتياطياته.
 2. لمساهم يملك 5% من أسهم البنك أو القوة التصويتية فيه مبلغ إجمالي لا يتجاوز نسبة 15% من إجمالي رأسمال البنك المدفوع واحتياطياته.
 3. لموظف كبير أو مدير أو موظف بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين مبلغ لا يتجاوز إجمالي راتبه السنوي.
 4. يجب أن لا يتجاوز المديونية الإجمالية لكل ذوي العلاقة والمصالح المرتبطة بهم نسبة 100% من إجمالي رأسمال البنك والاحتياطيات ، وأن يعامل ذوي العلاقة والمصالح المرتبطة بهم بنفس المعايير التي يتم بها معاملة من ليسوا من ذوي العلاقة عند منحهم التسهيلات الائتمانية .
- هـ- معايير السيولة: نظراً لأهمية أن تحتفظ البنوك بنسبة كافية من الأصول القابلة للتسييل لمواجهة التزاماتها وبناءً على توجيه محافظ البنك المركزي اليمني وذلك في المنشور الدوري رقم (3) لعام 1973 الموجة إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية على المحافظة على نسبة سيولة لا تقل عن 25% على أن تحتسب هذه النسبة على النحو الآتي⁽¹⁾ :
- (1) بسط النسبة ويتكون من النقد في الخزينة ، حسابات لدى البنك المركزي ، أذونات خزانتة وسندات حكومية ، صافي الأرصدة لدى البنوك المحلية ، أرصدة حرة لدى البنوك في الخارج ، وشيكات مشتراة وأوراق تجارية مخصومة قابلة للخصم لدى البنك المركزي ، مستبعداً من ذلك الأصول الضامنة للقروض التي تحصل عليها البنك .
 - (2) مقام النسبة ويتكون من إجمالي حسابات ودائع العملاء بمختلف العملات ، وصافي الأرصدة للبنوك المحلية والأجنبية ، وشيكات مستحقة الدفع ، و50%.

(1) البنك المركزي اليمني ، المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات ومعايير الرقابة التحوطية، مصدر سابق ، ص 16 - 17 .

من القيمة غير المغطاة نقداً لخطابات الضمان النهائية المكفولة من مصاريف خارجية تتمتع بدرجة ملاءة عالية ، و100% من القيمة غير المغطاة نقداً من خطابات الضمان النهائية الصادرة عن البنك وبناءً على طلب بنك محلي آخر.

و- مخاطر النقد الأجنبي (سعر الصرف)⁽¹⁾ : يحضر على البنوك العاملة في اليمن أن تحتفظ بمركز من العملات الأجنبية يزيد عن 25% من مختلف العملات، و15% من عملة واحدة، وذلك من رأس المال والاحتياطيات وفقاً للمنشور الدوري رقم (2) لسنة 1997 بخصوص كفاية رأس المال، وسواءً كان المركز طويل أو قصير على أن يحتسب كل مركز على حدة وسيكون المركز الأكثر لمجموع المركز الطويلة والمراكز القصيرة هو المبلغ الذي على أساسه تحتسب نسبة التعرض للمخاطر وذلك للوفاء بالنسبة المطلوبة وفقاً للمنشور الدوري رقم (6) لسنة 1998 .

4-1 حساسية الأمان المصرفي : من خلال المركز المالي الذي يعكس مدى حساسية كل بنك تجاه المخاطر وسعي كل بنك في الحصول على أكبر عائد تبين سلوك كل بنك في بعض الجوانب الاحتياطية التي يتخذها لمواجهة المخاطر وفق التعليمات التي تصدرها السلطة النقدية لذا سنتناول ذلك من خلال التعرف على درجة الأمان المصرفي في كل من البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري اليمني على النحو الآتي:

1-4-1 حساسية الأمان في البنك اليمني للإنشاء والتعمير: يعتبر البنك اليمني للإنشاء والتعمير بنك مختلط تمتلك الحكومة من رأسماله 51% ويقوم البنك بتوزيع موارده بين الأنشطة المختلفة والمتمثلة في القروض والسلفيات والاستثمار في الأصول والمضمونة والسائلة مثل أذون الخزانة والسندات الحكومية وشهادات الإيداع كما يمتلك البنك استثمارات مباشرة محلية وخارجية مما يجعله معرضاً لمخاطر متنوعة ولذا يمكن أن يتم تقييم مدى توفر الأمان في عمليات البنك من خلال المحاور التي تتناول مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر

(1) نفس المصدر السابق ، ص95.

وبالنسبة لمخاطر السيولة يتبع البنك سياسة متحفظة تجاه المخاطر ويتضح ذلك من خلال حجم الأموال التي وجهها نحو الأصول المضمونة التي تدر عائداً سريعاً وتعد أقل مخاطرة وأكثر أماناً والتي تتمثل في الأرصدة النقدية والاستثمارات في أذون الخزانة والسندات الحكومية وشهادات الإيداع حيث بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات في عام 2006 ، 87.81% في حين كانت تلك النسبة في عام 1996 بنحو 70%.

يتضح مما سبق أن البنك يستثمر ودائع الجمهور في حكم الأصول السائلة الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الأمان لعمليات البنك من ناحية السيولة ولكن ذلك يخفض من درجة الأمان من ناحية الربحية، حيث أن هذه الأصول السائلة تدر عائداً أقل مما لو وظفت في مجالات اقرضيه.

وبالنسبة لمخاطر الائتمان فإن البنك قد يتعرض لمثل تلك المخاطر وذلك نتيجة تعامله من خلال تقديمه للقروض والسلفيات للقطاعات الاقتصادية بما في ذلك الحكومية أو الخاصة سواء المقدمة للقطاع الخاص أو للقطاع العام، حيث كانت نسبة كبيرة للديون المتعثرة لدى الحكومة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات نتيجة فتح البنك للاعتمادات المستندية نيابة عن البنك المركزي بالإضافة إلى مديونية المؤسسات العامة، ورغم ذلك فإن الائتمان المقدم من قبل البنك يعد جزءاً يسيراً من إجمالي أصوله مما يجعل البنك يتبع سياسة ائتمانية متحفظة وإن كانت لا تخلوا من بعض الضغوطات والسيطرة على سلامة القرارات الائتمانية وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي الخاصة بتكوين المخصصات فيمكن التعرض لمدى التزام البنك بتكوين تلك المخصصات وإظهار مدى المخاطر التي يتحملها من عملياته الائتمانية حيث يلاحظ أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير قد انتهى من تكوين المخصصات المحددة في عام 2001 ، والتي كان آخر عجز فيها في عام 2000 وقد بلغ حوالي (17) مليون ريال تقريباً، وفيما يتعلق بخصوص معدل النمو في المستخدم من المخصصات (الديون المعدومة) قد بلغ في عام 2002 ، 373% ، وهو أعلى معدل نمو خلال المدة 2000 - 2006 ، وبما نسبته 2% من المخصصات قبل طرح المستخدم منها وذلك مقارنة بعام 2001 الذي حقق معدل

نمو سالب بلغ (68%)، ويعتبر العام الذي شهد أقل حجم للمديونية المتعثرة مقارنة ببقية الأعوام خلال الفترة نفسها كما كانت أعلى نسبة للديون المتعثرة ونسبة 4% من قيمة المخصصات قبل طرح المستخدم قد تحققت في 2003، ويشير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بأن معدل النمو له في عام 2002 كان 58%، ثم تناقص ذلك المعدل تدريجياً ليصل إلى أدنى مستوى محققاً معدل نمو سالب بلغ 19% في عام 2005، ومع هذا الانخفاض لم تنخفض معه القروض والسلفيات الصافية والتي كانت في 2002 (391) مليون ريال ثم تزايدت تدريجياً حتى وصلت إلى حوالي (600) مليون ريال في 2005، ويرجع ذلك إلى قدرة الإدارة على تحصيل الديون المتعثرة (المستعاد من المخصصات)، وتحسين جودة المحفظة الائتمانية¹.

يتضح مما سبق أن البنك كلما توسع في حجم الائتمان أنخفض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، مما يوفر له أمان أكبر من خلال العائد المحقق من تلك الائتمانات والتي يعتبر الجزء الأكبر منها مقدم للحكومة، لذلك يوجد لدى البنك مرونة تمكنه من زيادة حجم الائتمان نظراً لقدرة على تغطية المخصصات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتمتع البنك برأس مال قادر على تغطية الخسائر غير المتوقعة حيث بلغت كفاية رأس المال للبنك 36% في نهاية 2006 مقارنة بما كانت عليه في 2000 التي بلغت 19.8%⁽²⁾.

وبالنسبة لمخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة، فإن البنك المركزي قد حدد النسبة من القروض المباشرة وغير المباشرة التي يمكن لذوي العلاقة الحصول عليها من البنك والتي يجب أن لا تتجاوز 100% من رأس مال البنك واحتياطياته والتحقق من مدى التزام البنك اليمني من تطبيق هذه النسبة حيث يظهر أن القروض المقدمة للأطراف ذوي العلاقة من غير الحكومة لا تزال ضمن

¹ المصدر استناداً إلى: البنك اليمني للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي للسنة المنتجة في 31 ديسمبر للأعوام التالية (2001: ص 21-31)، (2002: ص 20-32)، (2004: ص 22-28)، (2006: ص 15-20)

* ضمن مبلغ المخصصات يوجد عجز في المخصص بمقدار 2% من قيمة المخصصات
² - البنك اليمني للإنشاء والتعمير .. التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر لكل من عام (2001: ص 6، 2006: ص 7)

السقف المسموح به، وقد تم استبعاد القروض والسلفيات التي تحصل عليها الحكومة رغم أنها من الأطراف ذوي العلاقة، إلا أن تلك القروض والسلفيات المقدمة لها مضموناً¹.

وبالنسبة لمخاطر أسعار الصرف يتعامل البنك بمختلف العملات الأجنبية الأمر الذي يجعله معرض لمخاطر أسعار الصرف نتيجة الاحتفاظ بتلك العملات، سواء عندما يكون هناك عجز في مركز العملة أو فائض.

ويمكن من خلال اختيار بعض السنوات لفترة الدراسة توضيح مدى التزام البنك بتعليمات البنك المركزي المتعلقة بنسبة مراكز العملات التي يجب أن لا تتجاوزها البنوك العاملة في اليمن ولكن يظهر من خلال تتابع البيانات الخاصة يلاحظ أن هناك تجاوز لمراكز العملات المحدد من قبل البنك المركزي بالنسبة لفائض مركز العملات مجتمعة، حيث أنه بلغ فائض مركز العملات للأعوام 2001، 2002، 2003، كما يظهر من خلال الجدول 95.56% و72.3% و35.7% على التوالي بما نسبته إلى الحد المقرر 3.8 و2.9 و1.43، أما بالنسبة لبعض مراكز العملات يظهر من خلال الجدول مدى التجاوز الذي حدث في مركز عملة الدولار في الأعوام 2001، 2002، 2003 حيث بلغت نسبة المركز الفعلي للعملة إلى نسبة المركز المقرر من قبل البنك المركزي 4.38 و1.38 و1.44 خلال تلك الأعوام على التوالي، بينما ظل مركز العملة بالنسبة للريال السعودي ضمن حدود السقف المحدد².

يتضح مما سبق ضعف قدرة البنك المركزي على مراقبة البنك اليمني للإنشاء والتعمير وحالة كحال البنوك التجارية الأخرى في تجاوز السقوف المحددة لمراكز العملات مما يجعله وغيره من البنوك عرضة لمخاطر أسعار الصرف. كما أن الاحتفاظ بمراكز فائضة لدى البنك يعتبر نتيجة لتدهور سعر الصرف للريال.

وبالنسبة لمخاطر سعر الفائدة التي تنشأ من احتمال التغير في أسعار الفائدة مما يؤثر على صافي دخل البنك، لذلك يمارس البنك عدد من الإجراءات لتقليل

-
- ¹ البنك اليمني للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر للأعوام (2002 : ص 31) و(2004 : ص 42) و(2006 : ص 41).
- ² البنك اليمني للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر للأعوام (2002 : ص 31) و(2004 : ص 42) و(2006 : ص 41).

تأثير تلك المخاطر إلى الحد الأدنى والتي منها ، ربط أسعار الفائدة على المبالغ المقرضة لأسعار الفائدة على المبالغ المقرضة، والأخذ بعين الاعتبار أسعار الخصم لمختلف العملات عند تحديد أسعار الفائدة ، ويمكن التحقق من مدى ضبط تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية من خلال تتبع مبالغ القروض والودائع طويلة الأجل خلال أربع سنوات ضمن فترة الدراسة وحول العلاقة بين آجال القروض والودائع طويلة الأجل نجد عدم وجود تناسب بين آجال كل من القروض والودائع الطويلة الأجل (أكثر من سنت) ، حيث بلغت صافي الفجوة باتجاه الودائع في عام 2000 (1546429) ألف ريال وفي عام 2002 وعام 2003 بلغت (670159 و 356003) بالآلاف الريال على التوالي ، وعلى العكس من ذلك بلغت صافي الفجوة وذلك باتجاه القروض في عام 2001 (473917) بالآلاف الريال ومع إن الفائدة تحتسب على أساس سعر الفائدة الثابت ، فإن ذلك يعتبر في صالح البنك طالما وإن سعر الفائدة يتغير بالارتفاع وفي حالة تغيرها بالانخفاض فإن ذلك يمثل أعباء يتحملها البنك¹. وعموماً يمكن القول إن البنك يتحمل مخاطر التغير في سعر الفائدة نتيجة هيكل أصوله وخصومه المختل.

وبالنسبة لمخاطر رأس المال يمكن أن نوضح مدى كفاية حقوق الملكية لتوفير الأمان للمودعين وذلك من خلال نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع التي حددها البنك المركزي على أن لا تقل عن 5%، كما يظهر أن نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لدى البنك اليمني للإنشاء والتعمير تزيد عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي اليمني مما يوفر أمان أكبر للمودعين².

1-4-2- حساسية الأمان المصرفي في البنك التجاري اليمني؛

ينتهج البنك التجاري منذ نشأته سياسة ائتمانية تقوم على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية القصيرة والطويلة الأجل والتي تعتبر المصدر الرئيسي لدخل البنك من خلال الفوائد التي يتقاضاها على تلك الائتمانات، ويستثمر الأموال التي

¹ : البنك اليمني للإنشاء والتعمير التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من الأعوام التالية : (2001 : ص 33) ، (2003 : ص 37) ، (2004 : ص 39)

² : البنك اليمني للإنشاء والتعمير التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من الأعوام التالية : (2001 : ص 11) ، (2003 : ص 11) ، (2004 : ص 3) ، (2006 : ص 11)

تفويض عن تلك التوظيفات في استثمارات مضمونه مثل شهادات الإيداع أذونات خزانتة مستفيد من الفوائد التي يدفعها البنك المركزي الأمر الذي يحقق له الربحية والسيولة في نفس الوقت بالإضافة إلى الأرصدة النقدية بالخبزينة بلغت نسبة السيولة إلى مجموع الأصول 70% 2006 مقابل 44% في 1996 .

ويلاحظ من خلال دراسة القوائم المالية أن البنك ينتهج سياسة غير متحفظة تجاه المخاطر حيث يستثمر جزء من تلك الأموال في قروض طويلة الأجل رغم أن مصادر أمواله تتسم بقصر الأجل ، وقد تعرض البنك للمخاطر الائتمانية ونتيجة هذا السلوك أدت إلى تعثر جزء كبير من تلك القروض والفوائد المترتبة عليها وانعكاس ذلك على أرباحه التي وجهت جميعها لتكوين المخصصات المحددة وخصوصاً خلال الفترة (2000 - 2004) التي يظهر فيها وجود عجز في المخصصات المحددة من قبل البنك المركزي طبقاً لتعليماته الصادرة بالمشور رقم (6) لسنة 1996 بشأن أسس تصنيف الموجودات والالتزامات ، وفق النسب المحددة^(*) حيث استمر العجز حتى عام 2005 ، فقد بلغت نسبة العجز من إجمالي المخصصات المكونة في 2000 ، 155.8% ، ثم ارتفعت في عام 2001 إلى 167.6% ، ثم تلي ذلك انخفاض النسبة إلى 24.6% في عام 2002 ، بعدها ارتفعت نسبة العجز في عام 2003 إلى 44.2% ، وأخيراً في عام 2004 ظهرت نسبة العجز التي تم تغطيتها في العام التالي 2.9% ، وهذا يعني أن البنك أستمر في نشاطه لمدة 10 سنوات وهو يعاني من العجز في المخصصات وهذا يظهر ضعف البنك المركزي في الرقابة على البنوك، كما يظهر ضعف القاعدة الرأسمالية للبنك وعدم قدرته على الوفاء بالمتطلبات القانونية، وهو ما يدل على تواضع البنية المالية للبنوك التجارية في القطاع الخاص¹.

(* تناولنا هذه النسب في موضوع تصنيف الائتمان عند ما تناولنا دور البنك المركزي في توفير الأمان المصرفي، في الجزء السابق.
1 البنك التجاري اليمني : القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر للأعوام التالية (2000 : ص 15 ، 2001 : ص 17-18 ، 2003 : ص 17-18 ، 2005 : ص 11)
- صحفية الثورة، القوائم المالية للبنك التجاري اليمني عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2006، العدد 15518 ، 8/مايو 2007:ص23).

وفيما يخص حجم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، والتي لم تظهر في الأعوام من 2000 - 2004 في بند المستخدم من المخصصات وذلك نتيجة لوجود العجز في المخصصات، ولكن يمكن الاستدلال على حجم الديون المستخدمة من خلال العلاقة العكسية بين مقدار المخصصات المكونة والعجز في المخصصات في الأعوام 2001 - 2003 يدل على وجود ديون مستخدمة بدرجة كبيرة، حيث أنه كلما زادت المخصصات المكونة زاد العجز، وهو ما يعني أن هناك ارتفاع في الديون المستخدمة أدت إلى تفاقم العجز في هذين العامين، ومن جانب آخر يلاحظ أنه مع الانتهاء من تكوين المخصصات المحددة ظهر مقدار الديون المستخدمة، والذي بلغ معدل نموه 54.9% في عام 2006 مما يعني أن هناك ديون متعثرة بنسبة كبيرة¹. كما يتضح من خلال الديون المشكوك فيها، فقد بلغ معدل النمو فيها مقدار 2196.9% ثم انخفض في عام 2002 ولكنها استمرت بمعدل نمو موجب 63.9% ثم انخفض في عام 2003 إلى 34.35% وهذا يشير إلى أن معدل النمو في تكوين مخصص الديون المشكوك فيها يدل على العلاقة الطردية مع معدل نمو الديون المستخدمة والتي حققت معدل نمو موجب في عام 2001، 2003، 2006، ثم ارتفع معدل نمو الدين المشكوك فيها في عام 2006 ليصل إلى 158.8%، وهذا يؤكد ارتفاع معدل نمو الديون المستخدمة في نفس العام والتي بلغت 58850 ألف.

ويمكن التعرض لحجم الائتمانات التي يقدمها البنك للأطراف ذوي العلاقة والتي قد تنشأ عنها مخاطر عدم السداد وانعكاس ذلك على أموال المودعين حيث نجد أن صافي المديونية الإجمالية للأطراف ذوي العلاقة والمتمثلة في قروض وسلفيات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة قد تجاوزت النسبة المحددة من قبل السلطة النقدية 100% من إجمالي رأسمال البنك واحتياطياته) إذ بلغت في عام 2002 نسبة 448%، ثم ارتفعت إلى 533% في عام 2004، ثم عادة وتراجعت في العامين التاليين 2005 - 2006 لتصل إلى 483%، 352% من إجمالي رأسمال البنك واحتياطياته. ويتضح مما سبق أن البنك تجاوز النسبة المقررة أربعة أضعاف ونصف في عام 2002 ليصل أقصى التجاوز في عام 2004 إذ بلغ خمسة أضعاف رأس المال

¹ المصدر السابق.

والاحتياطي وهذا يدل على ضعف قدرة البنك المركزي على رقابة البنوك التجارية فيما يتعلق بالالتزام بالتعليمات الصادرة عنه¹.

بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف فقد حدد البنك المركزي النسب التي لا يجوز لأي بنك يعمل في اليمن أن يتجاوزها، وبسبب طبيعة نشاط البنك فإنه يتعامل بمختلف العملات الأجنبية الأمر الذي يجعله معرضاً لمخاطر سعر الصرف ويمكن التعرف على مدى التزام البنك بالتعليمات الخاصة بمراكز العملات الأجنبية مجتمعة وكذلك مراكز بعض العملات الأكثر استخداماً (الدولار والريال السعودي)، ويلاحظ أن الفائض في مراكز العملات مجتمعة في الأعوام من 2001 وحتى عام 2002 لم تتجاوز النسبة التي حددها البنك المركزي 25% حيث بلغت نسبة المركز الفعلي إلى تلك النسبة 0.2%، 0.08% على التوالي، وكذلك عام 2004، 2005، 2006، حيث بلغت 72% و56% و68%، وحدث تجاوز في عام 2003 بلغت نسبته إلى النسبة المقررة 6.72، حيث بلغت نسبة الفائض لمجموع مراكز العملات 168% من إجمالي رأسمال البنك واحتياطياته، أما بالنسبة لمركز كل عملة على حدة فقد حدث تجاوز بالنسبة مركز عملة الدولار في عام 2001 و2003 و2006، حيث بلغ فائض المركز 20%، 183%، 16%، وذلك بما نسبته إلى النسبة المقررة 1.33 و12.2 و1.07 على التوالي وبلغ فائض مركز الريال السعودي 16% و21% في عامي 2001 و2003 متجاوزة للنسبة التي حددها البنك المركزي والتي بلغت 107، و1.40 إلى نسبة مركز كل عملة على حدة 15%²، ومما سبق يتضح تجاوز البنك لإجراءات التحوطية مما يجعله معرضاً لمخاطر سعر الصرف هذا فضلاً عن وجود اختلال في مراكز العملات.

¹ البنك التجاري اليمني، القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر لكلاً من الأعوام (2002 : ص27) و(2003 : ص27) و(2004 : ص28)

صحفية الثورة، القوائم المالية للبنك التجاري اليمني عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2006، العدد 15518 ، 8/مايو 2007:ص24).

² البنك التجاري اليمني ، القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر للأعوام التالية (1999 :ص23) ، (2000 : ص25) ، (2002 : ص26) ، (2003 : ص16) ، (2004 : ص16) صحفية الثورة ، القوائم المالية للبنك التجاري اليمني عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2006، العدد 15518 ، 8/مايو 2007:ص24).

وبالنسبة لمخاطر سعر الفائدة فإنها تظهر عندما يكون هناك اختلال بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات نتيجة اتخاذ سعر الفائدة الثابت لذلك فإن البنك معرض لهذه المخاطر كلما تغير سعر الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً.

وبالتالي يمكن تقييم مدى التوازن بين القروض والودائع الطويلة الأجل باعتبارها الأكثر حساسية للتغير في سعر الفائدة وذلك نظراً لوجود الاختلال الحاصل بين حجم القروض والودائع الزمنية لأكثر من سنة الأمر الذي يعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة وخصوصاً في حالة تغيرها بالارتفاع¹. ويتضح أيضاً أن طبيعة الودائع لدى البنك قصيرة أجل، وهو كغيرة من البنوك التجارية، كما تعبر القروض الطويلة الأجل عن رغبة الإدارة في توجيه الأموال نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع رغم إنها تتحمل درجة مخاطر مرتفعة، ومن ناحية أخرى نلاحظ إن البنوك التجارية الخاصة لا يتوفر لديها الأمان اللازم بحيث تستطيع جذب الودائع الزمنية ذات الأجل الطويل مقارنة بالبنوك في القطاع العام.

وبالنسبة لحقوق الملكية إلى إجمالي الودائع التي تعبر عن مدى الحماية التي توفرها حقوق الملكية للمودعين فتعتبر النسبة المطلوب تحقيقها أو الاحتفاظ بها من قبل البنوك العاملة في اليمن وفقاً لتعليمات البنك المركزي ألا تقل حقوق الملكية للبنك عن (5%) من إجمالي الودائع لديه وفي البنك التجاري اليمني نأخذ عدد من ضمن سنوات الدراسة لمعرفة مدى التزامه بتلك النسبة وتشير الإحصاءات إلى انخفاض في حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي والبالغة (5%) وذلك في الأعوام 2001 حتى 2003، حيث بلغت نسبة العجز في تلك الأعوام (0.20%، و0.37%، و0.67%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى ثبات حقوق الملكية في تلك الأعوام مع الارتفاع في حجم الودائع وذلك نتيجة تكوين المخصصات المحددة من قبل البنك المركزي التي أدت إلى التهام كافة الأرباح في تلك السنوات وعدم تكوين احتياطات وأرباح محتجزة لدى

¹ البنك التجاري اليمني القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر في كل من الأعوام الاتية (2000 : ص23)، (2001 : ص23)، (2002 : ص25)، (2003 : ص25) :

حقوق الملكية، وأياً كان السبب فإن ذلك يعني وجود تجاوز للنسب المحددة من أجل توفير الأمان الحقوق المودعين¹.

ويمكن القول بشكل عام إن الهدف الذي نشأت من أجله البنوك التجارية الخاصة له طابع قصير الأجل والمتمثل في الربحية السريعة والمرتفعة التي تمكن البنك من توزيع عوائد عالية على حقوق المساهمين الأمر الذي انعكس على تواضع حجم رؤوس أموالها، وكذلك هدف خدمة مصالح الملاك من خلال توفير المدخرات لتغطية احتياجاتهم من الأموال وتوجيه فوائض تلك المدخرات نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع والمخاطر المرتفعة، الأمر الذي يعرض أموال المودعين للخطر المترتب عن هذه التصرفات وخصوصاً في ظل ضعف قدرة البنك المركزي على رقابة البنوك.

1-4-3 نموذج تقدير دالة الأمان المصرفي في كلا من البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري اليمني؛

ركزت الدراسة على أن تكون السلسلة الزمنية للبيانات المطلوبة لتقدير نموذج الأمان المصرفي متناسبة مع الأوضاع التي مر بها القطاع المصرفي اليمني وخصوصاً في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تمت منذ منتصف التسعينيات في الاقتصاد اليمني، حيث شملت عينة الدراسة كلاً من البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري اليمني من ضمن مجتمع البنوك التجارية اليمنية التي يشمل نشاطها على قبول الودائع على مختلف أنواعها ومنح القروض واستثمار ما بقي من أموال لديها في أوراق مالية (أذونات خزائنة وشهادات إيداع) وخدمات مصرفية متعددة، ولغاية إعداد هذه الدراسة فقد غطت الفترة الزمنية التي تم من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك التجارية اليمنية للفترة ما بين 1996-2006 للأسباب التالية:

¹ البنك التجاري اليمني القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر في كل من الأعوام الآتية:
- (2000 : ص2) ، (2002 : ص2) ، (2004 : ص2) ، (2005 : ص2)
- صحيفة الثورة ، القوائم المالية للبنك التجاري اليمني عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2006 ، العدد 15518 ، 8/مايو 2007:ص23).

1. توافر البيانات اللازمة للفترة الزمنية التي غطتها الدراسة وعدد مشاهداتها 36 مشاهدة (*) أي تم تقسيم البيانات السنوية بشكل ربع سنوي وذلك وفقاً لدراسات علمية سابقة.
 2. تم خلال الفترة تعديل قانون البنوك واستبداله بالقانون رقم (38) لسنة 1998 وقانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000.
 3. تعتبر هذه الفترة هي الفترة التي تمت بها الإصلاحات الاقتصادية لمجابهة التطورات النقدية والتكنولوجية الحديثة.
- ولغاية التحليل الإحصائي فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال استخدام برنامج الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)، وسوف يتم في هذا الجزء تقدير الدالة ل36 مشاهدة والتي تأخذ شكل المعادلة الخطية لدالة الأمان المصرفي على النحو الآتي:

$$Y = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5 + U_t$$

حيث أن:

- Y: تمثل الأمان المصرفي (المتغير التابع) (Bank Hedging) .
b₀: تمثل المتغير الثابت (Constant variable) .
X₁: مخاطر رأس المال (Capital Risk) .
X₂: مخاطر الائتمان (Credit Risk) .
X₃: مخاطر السيولة (Liquidity Risk) .
X₄: معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) .
X₅: معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment) .

(* تم تقسيم السلسلة الزمنية إلى ربع سنوية من خلال القانون الآتي :

$$1st\ quarter = 0.05469X_{t-1} + 0.2347X_t - 0.03906X_{t+1}$$

$$2nd\ quarter = 0.00781X_{t-1} + 0.26563X_t - 0.02344X_{t+1}$$

$$3rd\ quarter = -0.02344X_{t-1} + 0.26563X_t + 0.00871X_{t+1}$$

$$4th\ quarter = -0.03906X_{t-1} + 0.23437X_t + 0.05469X_{t+1}$$

Hammed s. AL-BAZAI, "The Role of Money in Saudi Arabia", j.kau:Econ. & Adm (1999).VOL.13.No. 1, pp37.

U_i : الخطاء العشوائي (Random Error).

b_1, b_2, b_3, b_4, b_5 : تمثل الميول الحدية للمتغيرات المستقلة.

4-4-1 تقدير دالة الأمان المصرفي للبنك اليمني للإنشاء والتعمير،

لقد تم تقدير معالم نموذج المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية، وتم الحصول على النتائج الموضحة في الملحق (3) وتم عرضها في الجدول (2).

جدول (2)

نتائج تقدير دالة الأمان المصرفي في البنك اليمني للإنشاء والتعمير

المتغير المعتمد (التابع) الأمان المصرفي (Y)

عدد المشاهدات	قيمة معامل الارتباط R	قيمة معامل التحديد المعدل \bar{R}^2	قيمة معامل التحديد R^2	اختبار F-test	قيمة داربن واتسون D-W	قيمة P-value	اختبار T-test	الخطاء المعياري	قيمة المعلمة	المتغير المستقل
36	0.991	0.98	0.982	325.8	1.87	0.00	-20.127	0.05	-1.015	الثابت (b_0)
						0.00	-4.179	0.148	-0.62	مخاطر رأس المال (X_1)
						0.00	7.590	0.339	2.57	مخاطر الائتمان (X_2)
						0.00	17.778	0.273	4.86	مخاطر السيولة (X_3)
						0.015	-2.574	0.071	-0.18	معدل العائد على حقوق الملكية (X_4)
						0.053	2.01	2.163	4.35	معدل العائد على الاستثمار (X_5)
$Y = -1.015 - 0.62X_1 + 2.57X_2 + 4.86X_3 - 0.18X_4 + 4.35X_5$										
المصدر : إعداد الباحث بالإستاد على البرنامج الإحصائي (spss) ، وفيما يخص البيانات فهي متوفرة لدى الباحث حيث تم الحصول عليها من البنك اليمني للإنشاء والتعمير										

يظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول (2) أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع (الأمان المصرفي) بنسبة تقدر بنحو 98% من التغيرات في درجة الأمان

المصرفي للبنك اليمني للإنشاء والتعمير، كما يتضح من نتائج اختباراً أن جميع المعاملات المقاسه ذوات دلالة إحصائية على مستوى (0.05)، فيما عدا متغير معدل العائد على الاستثمار (الأصول) وهذا يظهر أن درجة الأمان اقل حساسية لمتغير معدل العائد على الاستثمار حيث ليس له تأثير واضح معنوي وقد بلغ الميل الحدي بالنسبة لمعدل العائد على الاستثمار (4.35) أما إشارة معامل الانحدار فهي موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الاستثمار ودرجة الأمان المصرفي وهذا يعني انه عند زيادة معدل العائد على الاستثمار بوحدة واحدة فإنه يؤدي إلى زيادة درجة الأمان المصرفي بـ 4.35 وحدات ولكن يظهر من خلال قيمة $P\text{- Value}(0.053)$ أن معلمة المتغير المستقل (الميل الحدي لمتغير معدل العائد على الاستثمار) ليس ذو دلالة إحصائية، وهذا يعني عدم قبول فرضية العدم وقبول الفرضية البديلية القائلة " توجد علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي ومعدل العائد على الاستثمار" أما عن المتغيرات (مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، فقد جاءت العلاقة بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال علاقة عكسية بمعنى انه كلما زاد مخاطر رأس المال بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض درجة الأمان المصرفي بنحو 0.62 وحده وهنا نجد أن الميل الحدي لمخاطر رأس المال ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمة $P\text{- Value}(0.000)$ وفي هذه الحالة نجد انه يتوافق مع الفرضية التي تشير إلى أن العلاقة بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال علاقة عكسية، وفيما يتعلق بخصوص العلاقة بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان علاقة طردية حيث كانت قيمة الميل الحدي لمخاطر الائتمان 2.57 وهذا يعني انه عند زيادة مخاطر الائتمان بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة درجة الأمان المصرفي بنحو 2.57 وحده، وهذا يختلف مع النظرية التي تشير إلى انه بزيادة مخاطر الائتمان تنخفض درجة الأمان المصرفي، ويمكن تفسير العلاقة الطردية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان إلى انه مع ارتفاع درجة مخاطر الائتمان يرتفع معها مقدار المخصصات المكونة لمواجهة المخاطر المتوقعة وخصوصا تلك المفروضة من قبل السلطة النقدية، بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن ارتفاع درجة مخاطر الائتمان تكون لها علاقة عكسية مع عمليات

الائتمان بمعنى انخفاض الائتمان الممنوح ولذلك نجد أن البنوك تتجه نحو استخدام الائتمان القصير الأجل الذي يتميز بالتصفية الذاتية والأكثر ضماناً وبالتالي ارتفاع درجة الأمان نتيجة لانخفاض احتمال تحقيق المخاطر المصاحبة للائتمان بسبب تلك الترتيبات. وهنا نجد أن أغلب الائتمان الذي يقدمه البنك اليمني للإنشاء والتعمير من النوع قصير الأجل، كما أن استثماراته تعتبر مغطاة بمخصصات محددة وبمختلف تصنيفاتها (دون المستوى، المشكوك فيها، والرديئة)، كما أن هناك جزء كبير من المديونية المتعثرة والتي تبلغ حوالي 2.303 مليار ريال لدى المؤسسات الحكومية في العام 1997، ولكن نتيجة لمتابعة البنك في استرداد تلك الديون فقد تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم 152 لعام 1997 والذي تم بموجبه تحويل تلك الديون إلى سندات طويلة الأجل تستحق الاسترداد في 8/16/2007 وهذا أدى إلى تحويلها إلى ديون مضمونة⁽¹⁾.

وبالنسبة لمخاطر السيولة وعلاقتها بدرجة الأمان المصرفي فقد لوحظ من خلال النتائج الخاصة بالتقدير أن الميل الحدي لمخاطر السيولة كان موجبا وهذا يخالف الواقع النظري ويمكن تفسير العلاقة إلى أنه مع ارتفاع مخاطر السيولة يرتفع معها نسبة الاستثمار في الأصول السائلة المضمونة القابلة للتحويل إلى نقدية بتكلفة منخفضة من خلال البحث عن مصادر التمويل المناسبة وإنشاء علاقات واسعة مع كلاً من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية، فضلاً عن توفير الأرصدة النقدية بالخزينة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تنخفض توظيفات الأموال بالنسبة للأصول ذات السيولة المنخفضة وريط مواعيد التدفقات النقدية الداخلة بمواعيد التدفقات النقدية الخارجة، وتنوع أجال كلاً من الأصول والخصوم وهو ما يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان لعمليات البنك في مواجهة مخاطر السيولة، وفي البنك اليمني للإنشاء والتعمير وتعتبر معظم معاملاته مع الحكومة مما جعل من استثماراته في سندات الحكومة ذات الأجل الطويل تحتسب من ضمن السيولة أو الأصول السائلة كونها قابلة للتداول⁽²⁾. كما أن تحمل البنك المركزي

(1) البنك اليمني للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2005، (صنعاء: ديسمبر 2005)، ص 38،

(2) البنك اليمني للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي 2005، مصدر سابق، ص 38.

في عام 1996 المديونية التي نشأة على البنك اليمني للإنشاء والتعمير تجاه البنوك المرسلت وهذا أدى إلى خفض مخاطر السيولة إذ اعتبرت تلك الأصول ضمن الأصول السائلة واستحداث أذونات الخزائن وشهادات الإيداع، الأمر الذي دفع البنك اليمني إلى توجيه الجزء الأكبر من أصوله نحو الاستثمار في تلك الأصول السائلة رغبة منه في تخفيض مخاطر الائتمان وتخفيض الائتمانات التي تتسم بالمخاطرة الأمر الذي أثر على معدل العائد على حقوق الملكية نتيجة توجيه ذلك الجزء من الأصول لتلك الاستثمارات السائلة وبالتالي ارتفاع درجة الأمان لعمليات البنك من مخاطر السيولة.

وبالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية يمكن تفسير العلاقة العكسية مع درجة الأمان المصرفي على أنه مع ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية يتطلب توجيه الأموال نحو الأصول الخطرة ذات العائد المرتفع وهو ما لم يتحقق في البنك اليمني للإنشاء والتعمير إضافة إلى أن تلك الاستثمارات أو التوظيفات الخطرة التي يقوم بها قد واجه بعضها تعثر العملاء، إضافة إلى تقديم ائتمانات لذوي العلاقة الأمر الذي يؤثر على تسعير تلك الأموال التي كان من الممكن تقديمها للقطاع الخاص بعيداً عن الضغوط وبسعر فائدة أعلى كما أن الاستثمارات التي يملكها البنك اليمني تعتبر استثمارات قديمة في مشروعات يكون مستوى العوائد التي تدرها منخفضاً وغير مجزية في بعض الأحيان، وهو ما انعكس على التقلب في معدل العائد على حقوق الملكية والاستثمار، ويرجع ذلك إلى الاستراتيجية التي يتبعها البنك في الاستثمار، والإدارة ومستوى التقدم والتطور التكنولوجي الذي يمر بها والتي تعتبر قديمة من حيث مسيرتها التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية. كما كان لارتفاع المخصصات المكونة وحقوق الملكية وفق التعليمات خاصة وهو ما أثر على معدل العائد على حقوق الملكية سلباً ومن ثم ارتفاع درجة الأمان للبنك نتيجة لتلك المخصصات المكونة وحقوق الملكية. وهنا يظهر أن عدم وجود سوق للأوراق المالية يتم من خلاله تقييم المشروعات بشكل عام والبنوك بشكل خاص يتعدى معه معرفة القيمة السوقية لأصول والتزامات البنوك وبالتالي يفتقر الاهتمام بمعدل العائد على حقوق الملكية كأحد المتغيرات المؤثرة في القيمة السوقية للبنك.

5-4-1 تقدير دالة الأمان المصرفي للبنك التجاري اليمني؛

لقد تم تقدير معالم نموذج معادلة الأمان المصرفي بطريقة المربعات الصغرى

العادية، وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3)

جدول (3) نتائج تقدير دالة الأمان المصرفي للبنك التجاري اليمني المتغير المعتمد (التابع) الأمان المصرفي (Y)

عدد المشاهدات	قيمة معامل الارتباط R	قيمة معامل التحديد المعدل \bar{R}^2	قيمة معامل التحديد R^2	اختبار F-test	قيمة دارين واتسون D-W	قيمة P-value	اختبار T-test	الخطأ المعياري	قيمة المعلمة	المتغير المستقل
36	0.982	0.959	0.965	183.6	0.792	0.000	-5.536	0.031	0.170	الثابت (b_0)
						0.000	7.822	0.112	0.880	مخاطر رأس المال (X_1)
						0.000	6.174	0.132	0.816	مخاطر الائتمان (X_2)
						0.000	5.98	0.112	0.670	مخاطر السيولة (X_3)
						0.013	2.633	0.059	0.154	معدل العائد على حقوق الملكية (X_4)
						0.842	0.201	0.589	0.118	معدل العائد على الاستثمار (X_5)
$80X_1 + 0.816X_2 + 0.670X_3 - 0.154X_4 + 0.118X_5$										

إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يخص البيانات فهي متوفرة لدى الباحث. حيث تم الحصول عليها من البنك التجاري.

يتبين من نتائج التقدير في الجدول أعلاه أن أشارات معالم كل من معدل العائد على الاستثمار (الأصول) ومعدل العائد إلى حقوق الملكية متوافقة مع ما ذهبت إليه إحدى الدراسات السابقة حيث يرتبط كل منها بعلاقة طردية مع الأمان المصرفي وقد بلغ أثر كل منها في الأمان المصرفي، 0.154، 0.118، على التوالي، بينما كانت إشارات معالم كل من مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر السيولة موجبة على عكس ما توصلت إليه إحدى الدراسات السابقة التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية.

كما أن جميع المتغيرات كانت ذات دلالة إحصائية فيما عدا معدل العائد على الاستثمار التي بلغت P-Value بنحو 0.842 وهي تشير إلى أن الميل الحدي لمعدل العائد على الاستثمار ليس ذو دلالة إحصائية، كما يتضح بأن النموذج يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي، حيث أن قيمة دارين واتسون ($D.W = 0.790$) تقل عن معامل التحديد ($R^2 = 0.965$)، مما تشير النتيجة إلى وجود ارتباط زائف بين متغيرات النموذج، كما أن هناك مشكلة ارتباط متعدد، لذلك فإنه يجب اختبار متغيرات السلاسل الزمنية ومعرفة مدى استقراريتها مع مرور الزمن حتى يمكن الحصول على نتائج دقيقة، ما لم فإن ذلك قد يؤدي إلى الحصول على نتائج مضللة لا تكون على مستوى عال من الدقة⁽¹⁾. وعليه فإنه سوف يتم استخدام طريقة الفرق العام^(*)

(1) الرفيق، محمد يحيى، الاتجاهات النقدية والعوامل المؤثرة في سرعة التداول النقدي في الجمهورية اليمنية، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة الدكتوراه، الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد: دمشق 2006، ص187.

(*) عن كيفية الحصول على المتغيرات بعد المعالجة فهي على النحو الآتي:

$$\rho = 1 - \frac{d}{2} = 1 - \frac{0.790}{2} = 0.615$$

$$b_0 = b_0(1 - \rho) = -0.493(1 - 0.615) = -0.190$$

$$(Y_t - \rho Y_{t-1}) = b_0 + a_1(X_1 - \rho X_{1,t-1}) + a_2(X_2 - \rho X_{2,t-1}) + a_3(X_3 - \rho X_{3,t-1})$$

المشاهدة الأولى للمتغير الجديد = المشاهدة الأولى للمتغير السابق $\times \sqrt{1 - \rho^2}$

لمعالجة تلك المشكلة، وبعد تلك المعالجة حصلنا على النموذج المقدر لدالة الأمان المصرفي الذي يتم تقديره وكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (4) نتائج تقدير دالة الأمان المصرفي للبنك التجاري اليمني (بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي)

المتغير المعتمد (التابع) الأمان المصرفي (Y)

عدد المشاهدات	قيمة معامل الارتباط R	قيمة معامل التحديد المعدل \bar{R}^2	قيمة معامل التحديد R^2	اختبار F-test	قيمة دارين واتسون D-W	قيمة P-value	اختبار T-test	الخطأ المعياري	قيمة العنمة	المتغير المستقل
36	0.967	0.923	0.934	85.08	1.594	0.000	-10.223	0.048	-0.190	الثابت (b_0)
						0.000	9.008	0.594	5.349	مخاطر رأس المال (X_1)
						0.814	-0.238	0.839	-0.200	مخاطر الائتمان (X_2)
						0.000	15.420	0.334	5.151	مخاطر السيولة (X_3)
						0.536	0.626	0.317	0.199	معدل العائد على حقوق الملكية (X_4)
						0.911	0.113	2.400	0.270	معدل العائد على الاستثمار (X_5)
$Y = -0.190 + 5.349X_1 - 0.200X_2 + 5.151X_3 + 0.199X_4 + 0.270X_5$										
إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)										

يظهر من خلال نتائج التقدير في الجدول (4) أن قيمة معامل التحديد المعدل 92.3% وهذا يعني التغيرات في الأمان المصرفي (معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة) تعود للمتغيرات المستقلة، كما يتضح من نتائج اختبار t-test أن المعاملات

المقاسه ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغيري مخاطرة رأس المال ومخاطر السيولة عند مستوى معنوية 0.05، وكانت إشارة الميل الحدي لكل منها (موجبة) وهما غير متوافقت مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي مع كل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال بينما يلاحظ أن المتغيرات الأخرى (مخاطر الائتمان، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار "الأصول") ليس لها تأثير واضح معنوي، وهو ما يثبت الفرضيات التي تنص على أنه "لا توجد علاقات ذات دلالة إحصائية ما بين درجة الأمان المصرفي وبين كل من مخاطر الائتمان، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار "الأصول"، ويتضح من خلال الميل الحدي لكل منها والتي بلغت -0.200، و 0.199، و 0.270 على التوالي كما أن إشارة المعامل لكل منها متوافقة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

وفيما يتعلق بمعامل المتغير الثابت فنجد أنه $(b_0 = -0.493)$ ، ويعني ذلك أن العوامل الغائبة ذات علاقة عكسية مع المتغير التابع (الأمان المصرفي)، وبما أن قيمة المعامل معنوي إحصائياً فهذا يعني أن العوامل الغائبة ذات دلالة إحصائية لأن قيمته $(P\text{-Value} = 0.000)$ ، ويمكن تفسير العلاقة الطردية بين الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال في البنك التجاري اليمني إلى أنه مع ارتفاع مخاطر رأس المال يترتب عليها انخفاض القيمة السوقية للبنك مما يؤدي إلى تدني قدرته على جذب المدخرات نتيجة تدني ثقة الجمهور بالبنك وهو ما يؤثر سلباً على مصادر أمواله، ونتيجة لعدم وجود سوق ماليه يتم من خلالها تقييم قيمة البنك السوقية وبالتالي أسعار أسهمه، بالإضافة إلى ضعف دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك قد أدى إلى استمرار البنك التجاري في أن يعمل برأس مال منخفض وصل فيها إلى أن يصبح رأس ماله بالسالب نتيجة وجود العجز في المخصصات، وهذا كله لم يؤثر على مصادر أموال البنك حيث استمر في جذب الودائع (نتيجة لعدم إطلاع المودعين على حقيقة الوضع المالي للبنك، وثقتهم بأن البنك المركزي لا يسمح للبنوك بتجاوز المعايير المصرفية التي يصدرها)، وتوظيفها في المجالات ذات العائد المضمون المرتفع نسبياً من تحقيق عائد مرتفع على حقوق المساهمين المتدنية، وهو ما أدى إلى ارتفاع درجة الأمان من ناحية الربحية، ويمكن إبراز العلاقة بين الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال في الآتي:

أ- نتيجة تدني المخصصات المكونة لتغطية مخاطر الائتمان بمعنى إن المخصصات المكونة تكون أقل مما يجب أن تكون عليه وذلك لاعتبارات ضريبية كون المخصصات تخضع للضريبة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مخاطر رأس المال حيث يكون معرضاً لمخاطر تحمل الأعباء غير المغطاة بمخصصات وفي نفس الوقت يؤدي هذا الأجراء إلى رفع معدل العائد على حقوق الملكية، مما يؤدي إلى رفع درجة الأمان حتى وإن كانت نتيجة هذا الأجراء تظهر من خلال (انخفاض المخصصات) إن هنالك درجة أمان أكبر.

ب- كما أن نسبة رأس المال المتواضعة تؤدي إلى زيادة مخاطر رأس المال، وفي الوقت ذاته تمكن أصحاب البنك من توزيع عائد مجزي على أموالهم مما يوفر الأمان للملاك على حساب المودعين، وعلى الرغم من ارتفاع مخاطر رأس المال يلاحظ أن استمرار قدرته على استقطاب الودائع تشير إلى جوانب الأمان في عملياته، كما أن تواضع رأس المال يقابل بالاتجاه نحو الاستثمارات غير الخطرة وخصوصاً الائتمان القصير الأجل وأذون الخزانتة، وخاصة أن هذه الاستثمارات تدر عائداً مضموناً وإن كانت أقل من العوائد التي يمكن تحقيقها من خلال توجيه الأموال نحو الائتمان والاستثمارات طويلة الأجل، لأن التوسع في هذه الأخيرة تؤدي إلى تحمل البنك مخاطر كبيرة وخصوصاً أن الظروف الاقتصادية غير مواتية لهذه التوظيفات مما قد يعرض البنك لخسارة تلتهم جزء من رأسماله وفي المقابل فإن تخفيض مخاطر رأس المال المتمثل في زيادة حقوق الملكية لن يكون مجدياً لملاك البنك حتى يحققوا عوائد تعوضهم عن الفرصة البديلة لتوظيف هذه الأموال إلا من خلال توجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المرتفع كما أن عدم ملائمة الظروف الاقتصادية لتلك الاستثمارات والمتمثلة في ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف إضافة إلى ضعف التطبيقات القضائية، وغيره يترتب عليه خسائر تزيد عن الفرق بين العائد على الاستثمارات المضمونة والعائد المتوقع على الاستثمارات طويلة الأجل غير المضمونة.

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان والتي أنت متوافقة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة مما يشير إلى ارتفاع حجم

الائتمان الممنوح وزيادة حجم الفوائد المعلقة و النقص في المخصصات المطلوب تكوينها كل هذا أدى إلى انخفاض درجة الأمان لدى البنك.

أما تفسير العلاقة الطردية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر السيولة في أن هناك ارتفاع في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي المطلوبات الأمر الذي يعني ارتفاع الأعباء التي يتحملها البنك لأموال غير مستغلة مما يخفض من درجة الأمان المصرفي ولكي يتم تحقيق درجة عالية من الأمان المصرفي فيتعين تخفيض الاحتفاظ بالأرصدة النقدية حتى يمكن تحقيق عوائد تؤدي إلى زيادة قدرة البنك على التوسع في أنشطته والاستمرار والتطور في عملياته، كما يدل على انخفاض مخاطر السيولة عدم الالتجاء إلى البنك المركزي للحصول على السيولة، حتى يكون البنك قادراً على الحصول على السيولة نظراً لانخفاض التزاماته تجاه البنك المركزي الأمر الذي يعني أن مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها البنك تتوفر لها جوانب أمان يمكنه مواجهتها إضافة إلى ذلك فإن تعرض البنك لمخاطر السيولة يستطيع من خلال استثماراته السائلة والائتمان القصير الأجل مقابلتها وبالتالي فإن زيادة مخاطر السيولة التي قد يواجهها البنك يتوافر ما يقابلها من أصول سائلة وبالتالي توافر درجة من الأمان لعمليات البنك من ناحية السيولة، وبالنسبة لمعدل العائد على الاستثمار يظهر انخفاض حساسية الأمان المصرفي لمعدل العائد على الاستثمار وذلك يرجع إلى أن صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول ذات تأثير على حقوق الملكية والأصول الخطرة، ومع أن قدرة البنك على جذب المدخرات تتزايد إلا أن قدرته على استغلال تلك المدخرات لا تتناسب مع الزيادة في الأموال الإضافية، وذلك لانخفاض فرص التوظيف مما جعلها تشكل أعباء على البنك، كما أن ضعف القاعدة المالية للبنك وسعيه للحصول على الربح السريع لا يؤدي ذلك إلى التأثير على الأصول الخطرة بشكل واضح وعدم احتجاز أرباح بحجم يتناسب مع الزيادة في تلك العوائد كما أن معدل العائد على حقوق الملكية يأخذ نفس التفسير السابق.

الاستنتاجات والتوصيات؛

بعد أن تم دراسة الأمان المصرفي والمخاطر المؤثرة عليه في الجمهورية اليمنية من خلال التحليل الوصفي والقياسي فإنه سوف يتم إبراز ما توصلت إليه الدراسة من الاستنتاجات والتوصيات على النحو الآتي:

• **الاستنتاجات؛** تضمنت الدراسة الأمان المصرفي والمخاطر المؤثرة عليه في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية قياسية، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى أهم لاستنتاجات التي تتلخص فيما يلي:

❖ أتضح من خلال الدراسة أن هناك معوقات يواجهها العمل المصرفي تعود لمتغيرات البيئة الخارجية، والتي من أهمها ضعف القضاء، من حيث سرعة البت في القضايا المصرفية، والنزاعات الضريبية وارتفاع سعر الصرف، وارتفاع معدل التضخم.

❖ يظهر من خلال الدراسة وجود اختلال التوازن بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات مما يعرض البنوك للمخاطر سعر الفائدة ويستدل على ذلك من عدم ضبط تواريخ استحقاق القروض والودائع الطويل الأجل ، حيث يتجه البنك التجاري نحو القروض طويلة الأجل تزيد عن مصادر الأموال المتمثلة في الودائع الطويلة الأجل مما يجعله معرضاً لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة ، وكما يشير ذلك إلى ضعف قدرة البنوك التجارية الخاصة على جذب المدخرات الطويلة الأجل مما جعل طبيعة أموالها تتسم بقصر الأجل ، وذلك على عكس البنوك التجارية التي تسيطر الحكومة على إدارتها والتي تتميز بقدرتها على جذب المدخرات الطويلة الأجل وانخفاض نسبة القروض الطويلة الأجل ، ولكن ذلك لا يحميها من التعرض لمخاطر سعر الفائدة في حالة انخفاضها .

❖ أتضح من خلال الدراسة أن البنوك التجارية الخاصة تتجه من أجل تخفيض المخاطر التي تعرضت لها نحو التوسع في الأنشطة الخطرة ذات العائد المرتفع، الأمر الذي يعرضها لمخاطر أوسع ، ومما يستدل من ذلك على أن إدارات البنوك خاصة قد فقدت توازنها في السيطرة على المخاطر.

❖ أظهرت نتائج تقدير دالة الأمان المصرفي للبنك اليمني للإنشاء والتعمير على أن الأمان المصرفي ترتبط بعلاقة عكسية، مع مخاطر رأس المال، وبالعلاقة طردية مع معدل العائد على الاستثمار وبلغ الميل الحدي لكلاً من مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الاستثمار -0.62 و 4.35 على التوالي، وكان الميل الحدي لمخاطر رأس المال ذات دلالة إحصائية، بينما كان الميل الحدي لمعدل العائد على الاستثمار ليس ذات دلالة إحصائية، في حين كان الميل الحدي لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية 2.57 و 4.86 و -0.18 على التوالي، ويلاحظ من خلال إشارات تلك المعامل أنها مخالفة للعلاقة المفترضة في الإطار النظري، إذ كانت طردية بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وعكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية، وعلى الرغم من ذلك كانت معنوية وذوات دلالة إحصائية وهذا لا يحقق فرضيات الدراسة، فيما عدى الفرضية القائلة "توجد علاقة طردية بين الأمان المصرفي ومعدل العائد على الاستثمار ولكن يظهر بأن تلك العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية"، مما يدل على إن البنوك التي تدار من قبل الحكومة، لا تقوم بالاستثمارات ذات العائد المرتفع إلى حجم حقوق الملكية التي تتمتع بها تلك البنوك وهو ما يؤدي إلى انخفاض مخاطر رأس المال وزيادة الأمان المصرفي من ناحية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وانخفاض الأمان المصرفي من ناحية معدل العائد على حقوق الملكية، نتيجة لعدم اقتران التوسع في حقوق الملكية بالتوجه نحو الأصول ذات العائد المرتفع، وتزايد الاستثمار في الأصول السائلة ذات العائد المنخفض مما أثر سلباً على حقوق الملكية ويفهم من ذلك أن الإدارة في البنوك العامة تنتهج سياسة متحفظة تجاه المخاطر وإن كان ذلك على حساب العائد.

❖ أكدت نتائج تقدير دالة الأمان المصرفي للبنك التجاري اليمني على درجة الأمان المصرفي ترتبط بعلاقة طردية مع كل من مخاطر رأس المال، ومخاطر السيولة وذات دلالة إحصائية حيث بلغ الميل الحدي لكل منهما 5.349 ، و 5.151 على التوالي، بينما تشير النتائج إلى أن العلاقة طردية وليست

ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكلاً من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار وعكسية مع مخاطر الائتمان والتي استدل من خلال هذه النتيجة إلى انخفاض معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة وذلك لما يترتب على مخاطر الائتمان من مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بديونه وما ينجم عن ذلك من تدني درجة الأمان المصرفي، وقد بلغ الميل الحدي لتلك المتغيرات بنحو 0.199 و 0.270، و-0.200، على التوالي، وهو ما لا يتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة وعليه فإن هذه العلاقات تحقق فرضيات الدراسة فيما عدا متغيري مخاطر رأس المال، ومخاطر السيولة. ❖ أظهرت الدراسة إن المتغيرات المستقلة تفسر التغير في الأمان المصرفي في البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري اليمني بما نسبته 979%، 923% على التوالي.

• التوصيات:

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم عدد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في إرشاد البنوك التجارية والأطراف المعنية بها إلى رفع الأمان المصرفي والتي تتمثل فيما يلي :

❖ ضرورة رفع رؤوس أموال البنوك إلى مستوى الحجم المالي الاقتصادي الملائم، وذلك من أجل تعزيز متانة وقوة وسلامة النظام المصرفي وتمكينه من لعب دوره الاستثماري ووظيفتها الاقتصادية، وذلك عبر استخدام أكثر من أداة أو وسيلة لبلوغ ذلك الحجم سواء بالاندماج أو تحويلها إلى بنوك مساهمة مفتوحة ذات قاعدة رأسمالية عريضة.

❖ توصي الدراسة بإعادة هيكلة البنوك، وإعادة صياغة قانونها ونظامها على النحو الذي يفصل بين الملكية والإدارة ويحمي النظام المصرفي من ميول ورغبات ودوافع الإثراء السريع للملاك وحماية أموال المودعين من تعرض تلك الأموال للمخاطر، وخاصة في البنوك الخاصة.

- ❖ ضرورة تفعيل دور القضاء ليكون قادراً على الفصل في القضايا المصرفية بسرعة وبشكل أكثر استقلالاً عن التأثيرات الخارجية .
- ❖ ضرورة التأكيد على أنه من خلال مراقبة نسب رأس المال بمفردها لا يمكن لهذه النسب أن توفر الملاءة والأمان ما لم تكن هناك إدارة كفوءة قادرة على إدارته إدارة سليمة ، لذلك يجب أن يوجه الاهتمام إلى نوعية الأصول ومستوى المخصصات الواجبة التكوين للأصول المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات إذ العبرة بالمخصصات أولاً ثم يأتي معدل كفاءة رأس المال ثانياً .
- ❖ ضرورة التزام البنوك التجارية بالأنظمة والقوانين التي تحددها السلطة النقدية في مجال الرقابة على المخاطر وخصوصاً نسب الاحتفاظ بالعملات الأجنبية لحمايتها من التعرض لمخاطر تغير سعر الصرف، ونسب حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، وتكوين المخصصات بصورة دقيقة لمواجهة المخاطر المتوقعة.
- ❖ توصي الدراسة من أجل تخفيض مخاطر الائتمان إلى ضرورة وجود قيود ملزمة على البنوك التجارية وخاصة في القطاع الخاص على أنشطتها الائتمانية، والتي ستساعد على تقليل مخاطرها وتقليل أهميتها النسبية من خلال الابتعاد عن سلوك المنافسة الضارة فيما بينها، وسلوك طريق المنافسة المصرفية الموضوعية المبنية على أساس الخدمة المصرفية الأفضل لتحقيق أقصى منفعة لكلاً من البنك والاقتصاد الوطني، وكذا الالتزام بحدود مخاطر الائتمان كونها تتعامل بأموال الآخرين وعليها والمحافظة على حقوق المودعين، وذلك من خلال تحديد الأهمية النسبية لكل مجال من مجالات الائتمان التي ترغب فيها حسب القطاعات الاقتصادية.
- ❖ توصي الدراسة بضرورة أن تقوم البنوك التجارية بموائمة آجال استحقاق الأصول والالتزامات عند توظيف الأموال لكي تتجنب مخاطر سعر الفائدة.
- ❖ توصي الدراسة إن تنتهج البنوك التجارية الخاصة إستراتيجية طويلة أجل اثنا القيام بأنشطتها من خلال الموازنة بين العائد والمخاطرة ، وكذلك تكوين الاحتياطيات لدعم رأس المال وخصوصاً الاختيارية منها وتخفيض

- استثماراتها في الأصول الخطرة ، مما يعزز الثقة بها والتي تمكنها من الحصول على المدخرات طويلة الأجل ، بما يخفف من مخاطر السيولة لديها.
- ❖ توصي الدراسة البنوك التجارية التي تتولى الحكومة إدارتها على التوجه نحو الاستثمارات طويلة الأجل من أجل تحقيق عوائد مناسبة على حقوق الملكية وتحقيق الأهداف التنموية في نفس الوقت.
 - ❖ توصي الدراسة البنوك التجارية أن تعمل على الموازنة بين الأصول والالتزامات المحتفظ بها من العملة والحدة بما يجنبها من أثار التقلبات في أسعار الصرف.
 - ❖ توصي الدراسة إلى إجراء المزيد من الدراسات الهادفة إلى رفع كفاءة البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بالنواحي التنظيمية والتحليل المالي لرفع كفاءة أدائها المالي وتجنبها الوقوع في المخاطر المصرفية .

قائمة المراجع والمصادر:

1. عامر ، عبد الكريم أحمد : العولمة واتجاهات الإصلاح الاقتصادي، الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية 1999، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني.
2. السماوي، احمد عبد الرحمن : واقع النظام المصرفي ما بين 90 - 1994 م والإصلاحات التي تحققت خلال 95 - 1998 م ، النظام المصرفي في اليمن، المجلس الاستشاري، وثائق ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة 7- 9 ديسمبر 1998.
3. البشاري، أحمد علي: الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية 1995 - 2001 م (الخلفيات - المراحل - النتائج)، الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية 1999، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني.
4. السقاف، عبد العزيز: تقييم الجانب النقدي والمالي في برنامج الإصلاح الاقتصادي، الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية 1999، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني.
5. الشيباني، سعيد: نشؤ وتطور النظام المصرفي في اليمن الشطرية والموحدة 1839 - 1990 م، النظام المصرفي في اليمن، المجلس الاستشاري، وثائق ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة 7- 9 ديسمبر 1998 .
6. العسلي، سيف مهيوب: الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، مجلة علمية دورية محكمة متخصصة، العدد العاشر، مارس 1998.
7. العاني، أسامة عبد المجيد: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي في أقطار عربية مختارة ، بحوث ودراسات، شؤون اجتماعية ، العدد 72، السنة 19، ربيع 2002

8. المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار : التقرير الاستراتيجي السنوي - اليمن، 2000.
9. عبد الله، عادل الجاني علي: الإصلاحات المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ديسمبر 2004.
10. أبو زيد، الدسوقي حامد، "إدارة البنوك (2)"، (جامعة القاهرة: التعليم المفتوح).
11. هندي، منير إبراهيم، " إدارة البنوك التجارية "، ط3 ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث، 1996)
12. خربوش وآخرون، حسني علي، " العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني (دراسة ميدانية)"، عمان: بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة"، م18، ع2، 1425/4/3هـ - 2004م.
13. الزبيدي، حمزة محمود، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، ط1، (عمان: مؤسسة الوراق، 2002) .
14. الزبيدي، حمزه محمود، "إدارة المصارف.
15. رمضان وجوده، زياد سليم، محفوظ أحمد، " الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك "، ط1، (عمان: دار وائل للنشر، 2000) .
16. المنياوي، جاد، " إدارة البنوك التجارية : مدخل تطبيقي "، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2000م) .
17. الهواري، سيد: إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة.
18. السي، علي عبد المنعم و العيسى، نزار : النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دارالحامد، عمان، 2004.
19. حنفي وأبوقحف، عبد الغفار، عبد السلام: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، عمان، 2004.
20. غنيم، احمد : صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الأولى، مطابع المستقبل، القاهرة، 1998/1997 .

21. السيسي، صلاح الدين حسن: التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد، دراسة تطبيقية ونظرية، الطبعة الاولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
22. حماد، طارق عبد العال.
23. البواب، احمد: مخاطر التشغيل في المصارف اليمنية، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1126، صنعاء، اليمن. www.26sept-ye.net.
24. بوزيد، الدسوقي حامد: ادارة البنوك (2) جامعة القاهرة، التعليم المفتوح.
25. حنفي وأبو قحف، عبد الغفار، عبد السلام.
26. العباسي، مطهر عبد العزيز.

المصادر الرسمية:

1. وزارة التخطيط والتعاون الدولية ، www.mpic.ye.net .
2. البنك المركزي اليمني ، المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات الدورية المتعلقة بإجراءات الرقابة التحوطية ، مصدر سابق .
3. البنك اليمني للإنشاء والتعمير : التقدير السنوي الرابع والأربعون (صنعا ، 31 مارس 2007) .
4. البنك المركزي ودوره في برنامج الإصلاح النقدي والمصرفي، المصدر السابق، ص 148 .
5. البنك المركزي اليمني، المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات ومعايير الرقابة التحوطية، (صنعا: إبريل 1999)، ص 13.
6. البنك المركزي اليمني : المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات ومعايير الرقابة التحوطية
7. وزارة الشؤون القانونية، مجموعة قوانين البنوك والمصارف، (صنعا : ديسمبر 2002).
8. البنك المركزي اليمني، المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات ومعايير الرقابة التحوطية.

المراجع الأجنبية:

- Hammed s. AL- BAZAI, "The Role of Money in Saudi Arabia , "j.kau:Econ & Adm .(1999).VOL.13.No. 1.